المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
إدارة برامج التربية

المؤتمر الثاني
لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب
دمشق : 27-28 ربيع الثاني 1421 هـ
29-30 يوليو / تموز 2000 م

مدرسة المستقبل

الوثيقة الرئيسية

تم تطويرها وإغناؤها بما أقرّه المؤتمر الثاني لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب من توصيات، وما اعتمده من توجهات وتوجيهات.

مؤتمر وزراء التربيـة والتعليم والمعارف العرب (2 · 2000 : دمـشق) مدرسة المستـقبل : الوثـيقة الرئـيسيـة ـ تونس : المنظمـة العربيـة للتربيـة والثقـافة والعلوم. إدارة برامج التربية، 2000 ـ 67 ص.

ت / 2000 / 10 / 011

جميع حقوق النشر والطبع محفوظة للمنظمة

ISBN 9973-15-092-9

المحتويات

الموضوع

- تصدير 5

الجزء الأول : اتجاهات ورؤى في مستقبل التعليم 9

- تمهيد 10
- مفهوم الدراسات المستقبلية ومناهجها 13
- التحولات والمتغيرات المؤثرة في تشكيل المستقبل 15
- مشاهد ورؤى المستقبل 25
- نماذج مختارة لمدرسة المستقبل 31

الجزء الثاني : تصور مقترح لمدرسة المستقبل 45

- تمهيد 46
- الفلسفة والأهداف 48
- المناهج 51
- تقنيات التعليم والتعلم 53
- التقويم والامتحانات 55
- الخريج 57
- المعلم 58
- الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية 60
- المبنى المدرسي 61
- التمويل 62
- خاتمة 64
- إعلان دمشق حول (مدرسة المستقبل) في الوطن العربي 65

تـــصـــديـــــر

تنفيذا لقرار المؤتمر العام الثـالث عشر للمنظمة العربية للتربية والثـقافة والعلوم المتضمن عقد مـؤتمر تربوي كل عامين يحضـره ويشارك فيه أصـحاب المعالي وزراء التربيـة والتعليم والمعارف في البلاد العربية، انعقد المؤتمر التربوي الأول بمدينة طرابلس بالجماهيرية العربية الليبـية الاشتراكـية العظمى يوم 5 ديسمـبر 1998 م لمناقشة مـوضوع «**رؤية مستـقبلية للتعليم في الوطن العربي**». وقد أكـد المؤتمر أهمية الاستـمرار في عقـد المؤتمرات التربوية الوزارية وبواقع مؤتمر تربوي كل عامين.

وبهدف التهيئة لعقد المؤتمر الثاني، ونتيجة للتشاور بين السادة الوزراء من خلال المنظمة، فقد تم الاتفاق على أن تكون «**مدرسة المستقبل**» موضوعا للمؤتمـر القادم وحددت محاوره الفرعية لتشمل ما يأتي :

1 ـ الإطار العربي والعالمي المحـدد لحركة الفكر والممارسة التـربوية في الوطن العربي في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين.

2 ـ المناهج المستقبلية لمدرسة المستقبل.

3 ـ تقانة المعلومات والاتصالات وتأثيراتها على عمليات التعليم والتعلم.

4 ـ المعلم في مدرسـة المستقـبل، وملامح خريجي المؤسـسة المدرسية في القـرن الحادي والعشرين.

5 ـ الإدارة المدرسية الفاعلة لمدرسة المستقبل.

6 ـ البناء المدرسي لمدرسة المستقبل.

7 ـ تكلفة النظام التعليمي وتمويله.

8 ـ الـتـقـويم وكفاءة النظام التربوي.

ولإعداد وثيقة المؤتمر الرئيسية، تم تكليف نخبة من خبراء التربية العرب، بإعداد دراسات مرجعية وفقا للمحاور المذكورة آنفا. وكلف الدكتور عبد المنعم عثـمان الأستاذ في جامعة قطر بإعداد مشروع الوثيقة الرئيسية مستعينا بالدراسات المرجعية.

وتنفيـذا لقرار المجلس التنفـيذي رقم (6) في دورته السـبعين والذي تضـمن دعوة المدير العام إلى الإعداد الجيد للمؤتمر الثاني لوزراء التـربية والمعارف في الدول العربية، فقد وجهت

المنظمة عـدة خطابات إلى الدول العربية بشأن مـوافاتها بتجـاربها في مجال مـلامح مدرسة المستقبل. وتلقت إدارة برامج التربية تجارب تسع دول عربية هي :

1 ـ المملكة الأردنية الهاشمية.

2 ـ الإمارات العربية المتحدة.

3 ـ جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية.

4 ـ الجمهورية العربية السورية.

5 ـ دولـة فلسطين.

6 ـ دولة الـكـويـت.

7 ـ الجمهورية اللبنانية.

8 ـ المملكة المغربية.

9 ـ جمهورية مصر العربية.

وقامت الإدارة بالجـهد الذاتي وبالاستـعانة بخـبيرين مـتخصـصين يعملان لديهـا هما الدكتور يحيى عـبد الوهاب الصايدي والدكتور حسن حطاب وبالإشراف المبـاشر من الدكتور يونس ناصر مدير إدارة برامج الـتربية، بتحليل مضـمون تجارب البلدان العربية المشـار إليها سابقا، بقصد استـخراج التصورات العربية للمعالم الأساسية لمدرسة المسـتقبل ووضعها في «وثيقة إضافية».

ثم عقـدت ندوة قوميـة في الدوحة من 7-11 / 5 / 2000 شارك فيـها (25) خبـيرا من (15) دولة عربيـة كما شـارك فيـها ممثل المنظمة وممثـل مكتب التربية العـربي لدول الخليج لمناقشة مشروع الوثيـقة الرئيسية وتقويمها في ضوء تصورات الدول العـربية التي تضمنتها «**الوثيقة الإضافية**»، وتصورات الدول التي عرضت في الندوة وهي :

1 ـ الجمهورية اليمنية

2 ـ دولـة البحـريـن

3 ـ سلطـنـة عـمـان

4 ـ الجمهورية الإسلامية الموريتانية

5 ـ جمهورية الـعـراق

6 ـ جمهورية الصومـال

7 ـ المملكة العربية السعودية

8 ـ دولـة قـطـر

وقامت بإعادة النظر في مشروع الوثيقة الرئيسية لجنة تكونت من الأساتذة : د. عبد المنعم عثمان، د. يونس ناصر، د. يحيى عبد الوهاب الصايدي، د. حسن حطاب. وذلك وفقا لما أسفرت عنه الندوة القومية من توجهات وتوصيات.

وتم تنظيم الوثيقة الرئيسية الموسومة بـ «**مدرسة المستقبل**» في جزأين هما .

الجزء الأول اتجاهات ورؤى في مستقبل التعليم.

الجزء الثاني · التصور المقترح لمدرسة المستقبل.

يتعلق **الجزء الأول** بالإطار العالمي والعربي لحركة الفكر والممارسة التربوية في الوطن العربي في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين ويشمل الموضوعات التالية :

- مفهوم الدراسات المستقبلية ومناهجها.
- التحولات والمتغيرات المؤثرة في تشكيل المستقبل.
- مشاهد ورؤى المستقبل.
- نماذج مختارة لمدرسة المستقبل.

ويتضمن **الجزء الثاني** تصورا مقترحا لمدرسة المستقبل ويشمل المحاور التالية ·

- الفلسفة والأهداف.
- المناهج.
- تقنيات التعليم والتعلم.
- التقويم والامتحانات.
- الخريج.
- المعلم.
- الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية.
- المبنى المدرسي.
- التمويل.

عرضت الوثيقة ونوقشت في المؤتمر التربوي الثاني لوزراء التربية والتعليم المنعقد بدمشق يومي 29 و 30 يوليو/تموز 2000 م، وأصدر المؤتمر (30) توصية منها (28) توصية تهدف إلى تطوير الوثيقة الرئيسية، وتوصية واحدة تتعلق بوضع آلية لمتابعة تنفيذ توصيات مؤتمرات وزراء التربية، وتوصية تتعلق بشكر الدولة المضيفة (الجمهورية العربية السورية) والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

كما أصدر المؤتمر إعلان دمشق حول مدرسة المستقبل في الوطن العربي (المرفق بهذه الوثيقة).

وقامت إدارة برامج التربية باستيعاب التوصيات من (1-28) وتعديل الوثيقة الرئيسية بموجبها بحيث تمت إضافة :

- 3 توصيات إلى محور المناهج.
- 4 توصيات إلى محور تقنيات التعليم والتعلم.
- 5 توصيات إلى محور التقويم والامتحانات.
- توصية واحدة إلى محور خريج مدرسة المستقبل.
- توصيتان إلى محور المعلم.
- توصية واحدة إلى محور الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية.
- توصية واحدة إلى محور مبنى مدرسة المستقبل.
- توصية واحدة إلى محور التمويل.
- توصية واحدة تخص كل المحاور.

كما قامت إدارة برامج التربية باستيعاب التوصية رقم (29) وذلك بتقديم تصور لآلية متابعة قرارات مؤتمرات وزراء التربية والتعليم والمعارف ضمن الوثيقة رقم . (م ت/د 72 / و 11).

وتتشرف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بوضع هذه الوثيقة بشكلها النهائي تحت تصرف وزارات التربية والتعليم والمعارف في البلاد العربية، والمؤسسات والمنظمات الرسمية والاجتماعية، وكل المهتمين، للإفادة منها في تطوير المدرسة العربية لمواجهة متطلبات القرن الحادي والعشرين.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

الجزء الأول

اتجاهات ورؤى في مستقبل التعليم

- تمهيد
- مفهوم الدراسات المستقبلية ومناهجها
- التحولات والمتغيرات المؤثرة في تشكيل المستقبل
- مشاهد ورؤى المستقبل
- نماذج مختارة لمدرسة المستقبل

تـمـهـيـد :

البحث والتـقصي للتعرّف على المعـالم الأساسية للمـؤسسة المدرسية فـي القرن الحادي والعشرين جهد وعمل مـحفوف بعدة مصاعب ومشاكل نظرية، ومنهجيـة، وعملية. فهو بحث يرتبط بمدى كفاءة وصدق المناهج والأدوات والوسائل التي تستخدم في التحري عن المستقبل والتعرّف عليه ومن ثم التخطيط للتعامل معه.

التفكير والبـحث والتخطيط للمستقبل أو لصـوره المتعددة، يعتمد ويقـوم على افتراضات ورؤى وتصورات ومعلومات وبيانات كمية وكيفية.

الافتراضات والرؤى والتـصوّرات متعددة، تعتـمد وتتصل بدورها بكم هائل من المدارس الفكرية والعقائدية والنظرية والمنهجية، وحـول هذه المدارس خلاف سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو الدول أو الحضارات.

فهناك من تقـوم افتراضاتهـم وتصوّراتهم عن المستقـبل على أساس أنه امتـداد للماضي والحاضـر. وهناك من يرون أن المستقبل يمـكن تحديده والتحكّم فيـه بناء على تخطيط طويل المدى وإرادة قوية. وطائفة أخرى ترى أنه من غير الممكن بل من المستحيل معرفة المستقبل أو ما يخبئه من أحداث أو مفاجآت، لهذا يتم التركـيز على التخطيط قصير المدى. وفئة أخرى ترى أن المستـقبل عـبارة عن صندوق أساطيـر الإغريق مليء بكل مـا يمكن توقعـه من حسن وسيء. وهناك من يؤسسـون افتراضـاتهم وتصوراتهم ورؤاهم عن المسـتقبل عـلى أساس نظريات الحتمية التاريخية أو المادية أو الدينية.

وبافتراض أن توفر المعلومات والبيانات الكمية والكيفية التاريخية والمعاصرة، عن أوضـاع العالم وسياقـاته الاقتصادية والثقافيـة والسياسية والاجتمـاعية والبيئية والتـعليمية وتطور ودقة الأسـاليب والمناهج والطرق التحليلـية والإحصـائية والكميـة سيمـكن من رسم صورة حقيـقية ودقيقة عن المسـتقبل، فإن هناك من يرى أن التفـسير لها سيخـتلف وبالتالي يصعب رسم صورة سليمة عن المستقبل. ومن جانب آخر هناك من يذهب إلى كون المعلومات والبيانات في معظم الدول غيـر متوفرة وإن توفرت فهي في أغلب الأحـيان غير كاملة أو غيـر مناسبة أو غير دقيقة وبالتالي لا يمكن الاعتمـاد عليها أو على ما يبنى عليها من تصور أو رأي أو افتراض عن المسـتقبل مـهمـا تطورت وتحسنت وسـائل وآليات وطـرق التحليل والتـفسـير الكمـية والإحصائية.

ونتيجة لتـعدد المعاني التي نضفيهـا على المستقبل والافتراضـات والتصورات والوسائل والأساليب التي نتبعـها لرسم صوره أو المعلومات التي نعتمد عليهـا في دراسته نجد أن هناك

تعددا واختلافـا كبيرا في تحديد العوامل التي تشكل أو تؤثر في تحديد المسـتقبل وفي تحديد صوره ومشاهده (سيناريوهات) أو بدائله المتعددة على المستوى العالمي أو الإقليمي أو الوطني أو المحلي. فهناك من يحدد عوامل تتصل بالسياقات الاجتماعـية والسياسية والثقافية وغيرها من منظور غربي أو قـومي أو مادي أو روحي أو نظري بحت. وهناك من يرسم صـورة قاتمة جدا له وهناك من يرسم صورا أو مشاهد متفائلة جدا له، وهناك من يقف موقفا وسطا بين هذا وذاك.

ومن جانب آخر فإن طبيعة المؤسسة المعقدة من حيث نشأتها وتطورها التاريخي والفلسفة التي تقوم عليهـا والأدوار التي تقوم بها ومن حيث هياكلهـا وتنظيماتها الداخلية والخـارجية وصلاتهـا وعلاقـاتها الخارجـية كمـؤسسـة تتصل وتتـأثر وتؤثر في كل ما يتـصل بالفرد والمجتـمع من منظمات وهيئـات ومؤسسات وأفكار يجـعل من الصعوبة الحكم أو التـحديد لما ستكون عليه من صور الثبات أو التغير خلال العقود القادمة.

هناك من يرى أن المؤسـسـة المدرسـية المـعاصـرة، ومنذ ظهـورها في شكلهـا الرسـمي المؤسسي النظامي تعتـبر ـ كما يدل تاريخ تطورها في المجتمـعات ـ مؤسسة محـافظة بطيئة التغـيّر والتبدل كـما أن ما يحدث فـيها من تغيّـر لا يطال إلا بعض جوانبهـا الشكلية ولا يمس عناصرها ومكوناتها وأدوارها وأنشطتها وجوانبهـا الأساسية والجوهرية التقليدية. ويخلص أصحاب هذا الرأي والاتجاه إلى أن ما يمكن حدوثه من تغيـير في المؤسسة المدرسية في القرن الحادي والعشرين سـيكون بطيئا مماثلا لما حدث لها في القـرون الماضية فمحاولات التـغيير والإصلاح الرسمـية والمقصودة والمخططة والمنظمـة التي تمّت فيها كانـت بطيئة ولم تمس إلا بعض جوانبها الشكلية.

ومن ناحـية أخـرى هناك من يرى أن المؤسسـة المدرسيـة في القرن الحـادي والعشـرين ستتـغيّر تغيرا شكليـا وجوهريا. فهي نتاج العصـر الحديث الذي كانت بدايته الثـورة العلمية والصناعية الأولى في القرن السابع عشر ونهايته مع نهاية الثورة الصناعية الثانية التي برزت خلال القرن العشرين وانتهت في بداية الثمانينات منه. وقد أخذت المدرسة من هذا العصر الذي ولدت ونشأت فيه فلسفتها وخصائصها وتنظيمها وعلاقاتها.

أمـا القرن القـادم فهـو يمثل عـصر مـا بعد الحـداثة والذي بدأت مـعالمه تظهـر في بداية التسعينات من القرن العشرين عندما بدأت الموجة الثالثة أو الثورة التقانية والصناعية الثالثة.

وترتب عن هذا كله أن النمـاذج والأشكال والتصـورات المقتـرحة لما ستكون أو يـنبغي أن تكون عليه المؤسسة المدرسيـة في القرن الحادي والعشرين قد تعددت وكثـرت واختلفت فيما

بينها، حيث أن لكل نموذج أو تصوّر ما يسنده من مرتكز فكري أو استشرافي أو تحليلي.

وتحاول هذه الوثيقة في سعيها للبحث في المعالم الأساسية لمدرسة المستقبل أن تأخذ في اعتبارها كل الإشكاليات والصعوبات الآنفة الذكر، فهي تهدف إلى بلورة خيارات أساسية وملامح رئيسية لما يمكن أن تكون عليه المؤسسة المدرسية في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين وفي الجوانب التي تتصل بفلسفتها، وهيكلها، وتنظيمها، وتمويلها، وإدارتها، ومحتوى برامجها، وأساليب تعليمها، وأوضاع معلميها وتلاميذها. مع الاعتماد على واقع التحولات الجارية وما سيتمخض عنها في تحديد صورة المستقبل، وعلى النماذج المقترحة للمؤسسة المدرسية للقرن الحادي والعشرين في مختلف دول العالم.

وهذا لا يعني أن الوثيقة الحالية ستعتمد على الدليل المقارن كأساس لبناء نموذج واحد للمؤسسة المدرسية في القرن الحادي والعشرين، فلقد دعا علماء التربية المقارنة منذ زمن طويل إلى ضرورة الانتباه إلى خصوصية المجتمعات في عملية استعارة الأفكار والنظم والممارسات وتطبيقها. إذن ما ستحاول هذه الوثيقة القيام به هو عرض للمؤشرات التي يمكن مراعاتها في التخطيط والإصلاح التعليمي للمؤسسات المدرسية لكي تكون أكثر توافقا وملاءمة لخصوصية المجتمعات العربية في القرن الحادي والعشرين.

ومما لا شك فيه أن كل ما ستعرضه هذه الوثيقة سيكون قابلا لمختلف التفسيرات والآراء والانتقادات وهذا في حد ذاته مقصود، حيث أن من أهدافها أن تكون أساسا لحوار رفيع المستوى ونقاش معمّق وتبادل للرأي ليعين على الوصول إلى معرفة أكثر وثوقا ويقينا فيما ستكون عليه مدرسة المستقبل في الوطن العربي.

أولا ـ مفهوم الدراسات المستقبلية ومناهجها :

الاهتمام بالمستقبل والسعي للتعرّف عليه، ومن ثم التخطيط لمواجهته والتعامل معه أمر قديم قدم المجتمعات البشرية غير أن الاهتمام العملي بدراسة المستقبل كظاهرة ومجال اهتمام أكاديمي يقوم على مناهج لدراسته ونظريات لتفسيره واستراتيجيات أو خطط للتعامل معه، يرجع إلى بداية النصف الثاني من القرن العشرين. ولقد مرّ السعي لمعرفة المستقبل كاهتمام عام وكعلم بعدة صور ومراحل متداخلة وليست متعاقبة. واعتمد التفكير في المستقبل في كل مرحلة من هذه المراحل على أسس فكرية ونظرية ومنهجية.

ولقد أدت الأبحاث والدراسات المتزايدة في مجال المستقبل إلى إحداث نقلة في الاهتمام العام والبحثي بدراسات المستقبل مما أدى إلى مزيد من الإنضاج لها، ولم يعد الآن مقبولا الحديث عن تنبوء أو شكل واحد للمستقبل بل تنامي الاتجاه لدراسة الصور والأشكال المختلفة التي يمكن أن يكون عليها المستقبل وبدأت عبارات جديدة مثل «المستقبلات والمشاهد البديلة» و«استشراف المستقبل» و«التحليل المستقبلي» تجد استخداما متزايدا بدلا من المصطلحات التي كانت سائدة من قبل والتي كانت تتحدث عن صورة واحدة للمستقبل.

كما لم تعد دراسات المستقبل تقوم على أساس أن المستقبل هو مجرد امتداد تلقائي أو منطقي للحاضر يمكن التعرّف عليه بأساليب الإسقاط، أو أن هناك حتمية تاريخية تحدد المستقبل، أو أنه يمكن النظر إليه وتحديده على أساس تصورات مثالية ذاتية أو فكرية بل هو حالة نوعية مختلفة قابلة للتخطيط.

ويوجد الآن نموذجان شهيران للدراسات المستقبلية الأول هو الاستشراف الاستكشافي الذي يبدأ بالوضع الحاضر أخذا في الحسبان المعطيات التاريخية ويسعى إلى صياغة البدائل المستقبلية المحتملة. والثاني الاستشراف المعياري الذي يستقرئ الآثار المستقبلية للتغيّرات المرغوبة التي يمكن إحداثها في مختلف مراحل النماذج المختلفة للواقع الذي يدرس.

وعلى أية حال فإن الدراسات المستقبلية تعاني من ثغرات عدة لعل أهمها .

1 ـ أنها ما تزال تعاني من قصور وهذا سببه طبيعة دراسة المستقبل المعقدة الأمر الذي أدّى إلى عدم القدرة على دراسته بشكل موضوعي أو علمي صرف فحتى النماذج الرياضية فشلت في الإحاطة بكل جوانبه وفي أن تكون دقيقة بالشكل المطلوب في تناوله، على الرغم من المحاولات التي جرت ولا تزال من أجل تطوير وتحسين مناهج وأساليب الدراسات المستقبلية. وبالتالي ينبغي عدم الركون إلى إعطاء مصداقية كاملة لكل نموذج أو بديل مستقبلي.

2 ـ أن هناك بعض القصور في الافتراضات التي تقوم عليها دراسات المستقبل. ونظرا

لغلبة وجهة النظر الغربية على المستوى العلمي والأكاديمي وتأثيرها وقوتها في المجالات كافة، فقد أصبحت تمثل المرجعية لكل الفرضيات. وأصبح كثير من الدراسات المستقبلية حتى تلك التي يقوم بها أشخاص من مجتمع أو دولة غير غربية ينطلقون ويبنون دراستهم للمستقبل وفي تكوين صوره وبدائله على النمط الغربي وبالرؤية الغربية. ومن جانب آخر فإن كثيرا من الافتراضات لا تبنى أو توضع على أساس علمي بل على أساس استراتيجي أو عقائدي أو سياسي.

3 ـ إن قصور المعلومات والبيانات وعدم مصداقيتها أو نقصها سيمثل عائقا كبيرا أمام الدراسات المستقبلية في كافة المجالات. فهناك كثير من المعلومات والحقائق التي لا تتوفر أو يصعب الحصول عليها خاصة في بعض المجالات الاستراتيجية الأمر الذي يجعل من الصعب قيام دراسات مستقبلية على أساس معلومات غير كاملة وصادقة. فلكي تثمر الدراسات المستقبلية لا بد لها من قاعدة معلوماتية متينة.

4 ـ الدراسات المستقبلية لا تتطلب توفر المعلومات أو تطوير في مناهجها وافتراضاتها فحسب بل تتطلب استخدامها لفرق بحثية متعددة تضم خبراء ومختصين وأصحاب خبرة ورؤية كما أنها تحتاج إلى وقت طويل للإعداد والبحث. وفيما عدا قلة من الجهود فإننا نجد وبخاصة في الوطن العربي أن هذا يكاد يكون منعدما. فمعظم ما تم القيام به من دراسات مستقبلية في الوطن العربي استند إلى جهود فردية ولم تجد الوقت أو الدعم الكافي.

ورغم كل الثغرات التي تتصل بالدراسات المستقبلية لا شك أن لها من الإيجابيات الشيء الكثير ولعل أهمها أنها نبهت إلى إمكانية الفعل والتخطيط وإلى أهمية رصد كل المتغيرات والتحولات التي تؤثر في تشكيل المستقبل أو حتى بعض معالمه إن لم تستطع أن تحدد بصورة قاطعة معظم معالمه.

ثانيا ـ التحولات والمتغيرات المؤثرة في تشكيل المستقبل :

لقد ظلت المؤسسة المدرسية دائما تابعة ووليدة للمجتمع تتابعه في حركته العامة، ولذلك فإن أية محاولة لتحديد معالم المؤسسة المدرسية في القرن الحادي والعشرين لا بد أن تقوم على أساس تحديد طبيعة وشكل مجتمع القرن الحادي والعشرين في سياقاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

ومن خلال استقراء ودراسة ما يحدث من تحولات وتغيرات بدأت تظهر وتتبلور منذ فترة طويلة من الزمن واكتسبت زخما ودفعا وقوة ووضوحا في السنوات القليلة الماضية، فإنه يمكن القول بأن هناك عددا منها له تأثير قوي في تشكيل مجتمع القرن الحادي والعشرين ونظمه ومؤسساته الأساسية والفرعية بما فيها المؤسسة التعليمية، وتتمثل هذه التحولات والتغيرات والثورات والتوترات في ثورة العلم والمعلومات، والنمو والتركيب السكاني، والتوتر بين العولمة والمحلية، و،العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية، والقيم الجمالية والفنية، والقيم الأخلاقية.

وسنحاول أن نتعرض بالوصف والتحليل لهذه التحولات محاولين قدر الإمكان الإشارة إلى تأثيراتها على النظم التربوية والتعليمية.

1 ـ الثورة العلمية والتكنولوجية :

يزداد في كل تخصص علمي كم المعلومات والحقائق والنظريات والاكتشافات بصورة مذهلة الأمر الذي أدى ليس فقط إلى عدم قدرة المتخصصين على الإلمام بها وملاحقتها، بل أدى كذلك إلى زيادة فروع المعرفة ففي كل يوم نشهد قيام فرع أو تخصص معرفي جديد. ومن جانب آخر أدى التفجر المعرفي إلى التنبه إلى أهمية بناء قنوات بين الفروع والتخصصات العلمية القديمة والجديدة. وأصبح كل متخصص يحتاج إلى معرفة بفروع وتخصصات لم يكن في السابق يحتاج إلى معرفتها أو التعامل معها.

إن الثورة في مجال العلم والمعرفة والمعلومات والاتصالات جعلت العالم أكثر اندماجا، كما سهلت وسرعت حركة الأفراد ورأس المال والسلع والمعلومات والخدمات، ومن جانب آخر سهلت انتقال المفاهيم والأذواق والمفردات فيما بين الثقافات والحضارات. وفي تقدير كثير من المتخصصين أن الثورة العلمية وتقانة المعلومات والاتصالات ستكون الطاقة المولدة والمحركة للقرن الحادي والعشرين في كل سياقاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية. فمنذ بداية التسعينات من القرن العشرين بدأت هذه الثورة تحدث تغيرات أساسية في الطريقة التي ينظر الناس بها إلى أدوارهم وإلى أسلوب التعامل مع بعضهم البعض وإلى

التعامل مع الأحداث القريبة والبعيدة. فالتفكير العلمي سيكون أسلوبا للحياة والتعامل لتسيير الأمور العـامة والخاصة. والعلم والمعـرفة والمعلومات ستـصبح وبشكل متزايد أسـاس القوّة والغنى والتقـدّم على المستوى الفـردي والدولي. فالقوّة والغنى والتـقدم تقاس الآن بمقـياس واحد وربمـا وحيـد وهو الاندماج في الحـضارة العلمـية والأخـذ بمعطيات الثـورة العلمـية والمعلوماتية.

وأبرز جوانب الثورة العلمية والمعلوماتيـة هو الجانب الخاص بالتطورات المدهشة في عالم الحاسـوب. إن عالم الحاسوب لا يزداد سـرعة وكفاءة وحـسب بل يزداد تخصصا ورخـصا وصغرا وانتشارا واستخداما ويتحرك من المغنطيسي إلى الضوئي ومن الضوئي إلى الرقمي، ومن الثابت إلى المتحرك ومن الجامد إلى الناعم ومن المادة إلى الخلية العضوية.

لقد ساهم كل ذلك في تحويل البيانات والمعلومات والمعارف إلى سلع وخدمات مرغوبة تدر أرباحا تفوق أرباح كل القطاعـات الإنتاجية الأخرى. وتحوّلت تقانة المعـلومات إلى أهمّ مصدر من مصادر الثروة، وقوة من القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية الكاسحة في عالم اليوم.

أما فيما يتـعلق بآثار ثورة العلم والمعلومات والاتصال على التربية والتعليم فـإنها متعددة وهائلة، فالانفجار المعرفي المتمثل في الزيادة الكميـة والنوعية في المعرفة وفروعها، يحتم على المؤسسات التعليمية أن تعيد النظر في أسس اختيار وتخطيط وبناء المناهج والمحتوى الدراسي وأساليب التعامل مع المعرفة من حيث طرق تدريسهـا وأسلوب تعامل التلاميذ والمعلمين معها. ويرى البعض أن التوجه القديم القائم على نقل وتلقين المعرفة والحقائق لن يكون مناسبا وعلينا أن نتـجه إلى تعليم الأطفـال أساليب الوصـول إلى المعـرفة المناسـبة والمطلوبة والقـدرة على الاختيار منها والتـعامل معها. بمعنى آخر أن نتجه إلى تعليم التلامـيذ أنماط التفكير وأساليب الوصول إلى المعرفة والتعامل معها، بدلا من حفظها وتذكرها.

أما من حيث تأثيـر تقانة المعلومات على المنهج الدراسي فمن المعروف أن الوسـائل متعددة الوسائط ستمكن المدرسين من إنتاج المنهج الدراسي الجمـاعي وفقا للمواصفات الفردية داخل مجـموعات طلابهم... أي أن التعليـم الجماعي وفقـا للخصائص الفرديـة للمتعلمين سيـصبح ممكنا.

كـما أن العـالم كله سيـرتبط بما يسـمى بطريق المعلومـات السريع، والذي تمثل شـبكات المعلومات العـالمية التي تستخـدم الآن بدايته المتواضعـة. وسيتم الدخول والتـعامل مع طريق المعلومات السريع هذا بوسائل وتقـنيات متعددة ثابتة ومحمـولة، من حاسوب إلى هاتف نقال إلى تلفزيون منزلي وإلى آلات إلكترونيـة تحمل في الجيب، تتصل لا سلكيـا بطريق المعلومات

السريع. وسيوفر طريق المعلومات السريع وبدون انقطاع أفضل ما كتبه المدرسون، والمؤلفون من مواد تعليمية تمكن التلاميذ من التعامل معها تفاعليا. كما أن طريق المعلومات السريع سيمكن من انتشار الفرص التعليمية والشخصية حتى بالنسبة للطلاب الذين لم يصادفهم الحظ للالتحاق بأفضل المدارس أو التمتع بالدعم الأسري الأمثل.

ومن جانب آخر فإن تقانة المعلومات سوف تسرع وتمكن من أن يصبح التعليم متاحا أمام الطلاب غير المنتظمين في مختلف أنحاء العالم، وسوف يكون بإمكان الناس في أي مكان الحصول على أفضل الدورات الدراسية التي يدرسها مدرسون أكفاء. وسيجعل طريق المعلومات السريع تعليم الكبار، بما في ذلك التدريب المهني ودورات التطوير المهني، متاحا بصورة أكثر فاعلية وسهولة.

أما فيما يتعلق بتأثير تقانة المعلومات على المعلمين من حيث أدوارهم ومهامهم، فإن هناك تخوّفا يتردد على ألسنة الكثيرين من أن التقانة سوف تحل محل المدرسين غير أن ذلك لن يحدث. فطريق المعلومات السريع لن يحل محلهم، أو يحجم أهمية أي من الكفاءات التعليمية الإنسانية التي نحتاج إليها من أجل تحديات الغد وبخاصة المدرسين الملتزمين، والإداريين المبدعين، وأولياء الأمور المعنيين، وأيضا وبطبيعة الحال، الطلاب المجتهدين.

إن مدرسي المستقبل الجيدين سيظلون يقومون ويعملون بما هو أكثر من تعريف الطلاب بكيفية العثور على المعلومات من خلال طريق المعلومات السريع. فسيظل مطلوبا منهم أن يدركوا متى يختبرون، ومتى يعلقون أو ينبهون أو يثيرون الاهتمام. وسيظل مطلوبا منهم أن ينموا مهارات الطلاب في مجال الاتصال الكتابي والشفهي كما سيستخدمون التقانة كنقطة بداية أو كوسيلة مساعدة. إن المدرسين الناجحين سيعملون بوصفهم مدربين وشركاء وكمنافذ خلاقة، وجسور اتصال بالعالم.

أما تأثير التقانة على أساليب التدريس وطرقه، فإنه برغم أن حجرة الدراسة ستظل كما هي حجرة للدراسة، فإن التقانة ستغير الكثير من التفاصيل. فالتعليم داخل حجرة الدراسة سوف يتضمن عروضا متعددة الوسائط، كما سيتضمن الواجب المنزلي استكشاف وثائق إلكترونية ونصوص دراسية، بل وربما تضمن ما هو أكثر من ذلك وخلال فترة وجود الطلاب مع الحاسوب سيختار المدرس أن يعمل إما مع أفراد أو مع مجموعات صغيرة ويركز بدرجة أقلّ على إلقاء المحاضرات وأكثر على حلّ المشكلات.

ويتوقع أن تؤثر تقانة المعلومات على أساليب التقويم والامتحانات والطريقة التي ننظر بها إليها، بل وفي تأثيراتها، حيث ستتمثل إحدى الفوائد الأخرى للتعلم بمساعدة الحاسوب في

الطريقة الـتي سينظر بها الـعديد من الطلاب إلى الاختـبارات، فـالاختبـارات تمثل في الوقت الحاضر، عامل إحباط بالنسبة لكثير من الطلاب فهي ترتبط بالشعور بالتقصير.

والواقع إن الاختـبارات يمكن أن تولد لدى الطالب موقفـا سلبيا تجاه التـعليم كله وسوف تتيح «الشبكة» التفاعلية للطلاب أن يمتحنوا أنفسهم في أي وقت، في جو خال من أي مخاطرة، ويمثل الامتحان المدار ذاتيا شكلا من أشكال استكشاف الذات، إن عـملية الاختبار تصبح جزءا إيجابيا من عملية التعلم وستكون هناك خشية أقل من الاختبار الرسمي، إذ أن الامتحان الذاتي المتنامي باستـمرار سيكسب كل طالب مـعرفة أفضل بمسـتواه ومدى تقدمـه، فكل طالب يبدأ بأخذ اختبار تحديد المستوى الملائم لكي يحدد الموضوعات التي يفهمها والمواضع التي تتطلب تعليما.

ولكن بالرغم من كـل ذلك ينبغـي التأكـيـد على أن تقـانة المعلومـات بكل هذه الإمكانيـات والتأثيـرات لن تحل العديد من المشكلات الخطيـرة التي تواجه المؤسـسة التعلـيميـة من حيث تخفيضـات الميزانية، والعنف، والمخدرات، ومعدلات الـغياب العالية، أو المشكلات الاجتـماعية كما أنها لن تحل مشكلات المدرسين المشغولين بتدبير أسباب العيش أكثر من انشغالهم بقضايا التعليم.

كما أن طريق المـعلومات السريع سوف يحـول ركيزة العمليـة التعليمية مـن المؤسسة إلى الفرد. كـذلك سيتـغير الهـدف النهائي للتعليم من «الحـصول على الشهـادة» إلى الاستمـتاع بالتعليم على مدى سنوات العمر.

2 ـ الـتـغـيـرات في النمو والحركـة السكانـيـة :

الزيادة في النمو السكاني التي حدثت بسبب التحسين والتطور في الطب والرعاية الصحية وارتفاع مسـتوى المعيشـة الذي بدأ يعم العالم منذ منتصف القرن العـشرين، ستشـهد خلال القرن الحادي والعشرين ارتفاعا ملحـوظا. كما يوضح الرسم البياني التالي للزيادة في سكان العالم (للفترة من 1750–2100).

شكل رقم (1) يوضح الزيادة في سكان العالم
(للفترة من 1750 ـ 2100)

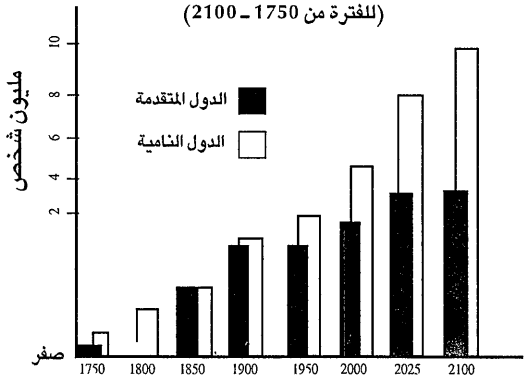

ستحدث معظم الزيادة السكانية في الدول النامية. كما أنه سيرتبط بهذه الزيادة الهائلة في عدد السكان في هذه الدول ما يسمى بظاهرة «فتوة السكان» إذ يمثل عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 عاما حوالي (47٪) من جملة السكان في هذه الدول، ومن المتوقع أن تكون نسبتهم حوالي (43٪) في عام 2015 وستكون في حدود (41٪) خلال منتصف القرن الحادي والعشرين. كما سترتفع المعدلات العمرية المتوقعة للحياة.

أما في الدول الصناعية فإن التوقعات تقول بأن متوسط الأعمار سيرتفع بحيث تصبح غالبية السكان في المدى العمري من 65 إلى 85 عاما.

وستشكل هذه الزيادة الهائلة في السكان ضغوطا على كافة الموارد والبنيات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية خاصة في الدول النامية. وسيكون من الصعب على نظم التعليم خاصة في هذه الدول أن تلبي الطلب المتزايد على التعليم كما أن الموارد المالية والبشرية لن تكون كافية لمقابلة أية محاولات للإصلاح والتطوير للمؤسسات التعليمية.

وهناك جانب آخر لتأثيرات النمو والحراك السكاني على النظم التعليمية خلال القرن الحادي والعشرين وهو ذلك المتعلق بالمناهج والمحتوى الدراسي وإدارة التعليم والسيطرة عليه، وكذلك توفير وتلبية الاحتياجات التعليمية للمهاجرين الأجانب في أي بلد من البلدان. كما إن النزوحات السكانية الداخلية والهجرات السكانية الخارجية ستؤثر على النظم التعليمية تأثيرا كبيرا.

3 ـ التوتر بين العولمة والمحلية :

كثير من التغيرات والتحولات التي أخذ العالم يشهدها في العقود الماضية هي تغيرات وتحولات ذات تأثير عالمي. ومن أهم هذه التغيرات تلك التي أدت إلى التقليل من دور الدولة القومية، والتي تقوم على مفهوم السيادة والكيان المستقل، الأمر الذي جعل دور الدولة يتقلص من حيث وظائفها ومهامها وسلطاتها التقليدية، وتفسح مجالا أوسع لمؤسسات وقوى اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية أخذت تقوم بدور متنام وتأثير عظيم في مجالات العمل والاهتمام التقليدي للدولة ومؤسساتها الرسمية.

فقوى العولمة من جانب تحدد وتؤثر على كثير من سياسات وبرامج الدولة القومية ومن جانب آخر فإن القوى والعوامل المحلية من اهتمامات وأنشطة تركز على المطالب والاحتياجات المرتبطة بالهوية الاثنية والثقافية والدينية وتؤثر على دور وسياسات وبرامج الدولة القومية.

هذا التوتر جعل الدولة القومية تفقد دورها التقليدي، فلا هي قادرة على التعامل مع قوى العولمة والمرتبطة بالتجارة الدولية، وحقوق الإنسان، والسلم والحرب، والتوجهات العالمية

الأخرى المتصلة بكل القضـايا والأطر السياسية والاقتصادية والثـقافية لأنشطة الدولة بشكل يحفظ استقـلاليتها وكيانهـا المستقل، ولا هي قادرة كذلك على الوقوف أمـام التيارات والقوى المحلية التي تريد تأكـيد هويتهـا الثقافيـة أو الدينية أو الاثنية والمحـافظة عليها مـثل منظمات المجتـمع المدني المحلي (من جمعـيات تطوعـية أو ثقافـية أو دينية أو سـياسيـة) والتي تسعى لتحقيق مطالبها.

خلاصة الأمـر، إن التوتر بين عاملي العولمة والمحلية والذي من المتـوقع أن يزداد، سيؤدي إلى تقليص كبير في سلـطات ومهام وتأثير الدولة القومية. وسـوف لا تستطيع الدولة خاصة في الدول النامية، نسبة لحداثة تكوينها وهشاشة مؤسساتها، أن تصمد أمام هذا التوتر.

ولهذا تأثيـر كبيـر على مستـقبل وطبـيعة ومـهام المؤسسـة المدرسية في القـرن الحادي والعشـرين من حيـث وضع فلسفـة وأهداف التعليم وإدارته والسـيطرة عليه وعلى منـاهجه ومحتواه وعلى القيم التي ينبغي أن يبثها أو يحافظ عليها النظام التعليمي. فقوى العولمة ستؤثر بلا شك على مسـتوى النظام الكلي للمؤسسـات التعليميـة. كما أن القوى المحلية سـيكون لها تأثير على النظام التعليمي (وبخاصة على مستوى الأقاليم والمناطق المحلية والمؤسسة المدرسية).

4 ـ الـتـغـيـرات الاجتماعـيـة :

شهدت دول العالم خلال العـقدين الماضيين تغيرات أساسية في العـلاقات والبنيات والقيم الاجتماعية مثلت بداية جديدة ربما تؤدي خلال القرن الحادي والعشرين إلى إعادة هيكلة للبناء والأنساق الاجتماعية في كل دول العالم. فبتـأثير من الإعلام العالمي، ونمو وظهور المجتمعات متـعددة الثقافـات (نتيجـة لحركة النزوح والهـجرات السكانية داخل وبين الدول) وتغـير في المفـاهيم المتصلة بـالأسرة والمنزل ودور الشـباب ودور كـبـار السن ودور المرأة والعلاقـات الاجتـماعيـة، سينشـأ واقع جديد للهيـكل والنسق الاجتمـاعي في كل دول العالم. فـالأسرة التقليدية من حـيث بنيتها وعلاقاتـها ودورها وأدوار الأفراد فيها في تغـير. وهذا يعني إعادة النظر في دورها في التنشئة والرعـاية الاجتماعية. فـقد بدأت أجهزة المجتمع تتـولى كثيرا من جوانب التنشئة والرعاية الاجتماعية التي كانت تقوم بها الأسرة، كما أن كثيرا من الأدوار التي كانت تقوم بها أجهـزة المجتمع في السابق أصبحت تتولاها الأسرة. كـما أن دور المرأة قد تغير في كل المجتمعات حتى في المجتمعـات المحافظة الأمر الذي أحدث تأثيرات سلبية وإيجابية في الأسرة وفي عالم العمل والعلاقات الاجتماعية. ودور الشباب وسلوكهم وقيمهم بدأت تشكلها عوامل وتأثيرات ذات صبغـة عالمية، أكثر من أن تكون ذات صبغة مـحلية أو بتأثير من الأسرة كما كان في السابق.

وبشكل عام فإن أشكال التغيرات الاجتماعية المتوقع حدوثها في القرن الحادي والعشرين ستؤثر في شكل ومعالم المؤسسة المدرسية، وما تقوم به من أدوار ووظائف وفي صلتها وتعاملها مع المؤسسات الاجتماعية الأساسية، خاصة الأسرة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية الأخرى

5 ـ التغيرات الاقتصادية :

منذ الربع الأخير من القرن العشرين بدأت مجموعة من التغيرات الاقتصادية تحدث في العالم بدأت معالمها تتضح وتتبلور تدريجيا في تحولين رئيسيين.

الأول التحول في قاعدة النشاط الاقتصادي. وهذه تتمثل في التحول السريع الذي حدث في الدول الصناعية، من اقتصاد يقوم ويرتكز على الزراعة والصناعة، إلى اقتصاد يعتمد على الخدمات والمعلومات، وتشهد الدول النامية التحول نفسه لكن بسرعة أقل.

الثاني ويتمثل في عولمة الاقتصاد حيث أخذ النشاط الاقتصادي يستقل عن الدولة القومية والاقتصاد الوطني، وارتبط بهذا التحول بروز مبادئ جديدة للاقتصاد تقوم على خصخصة النشاط الاقتصادي، وبروز الشركات المعولمة أو ما تسمى «بالشركات الكوكبية» والتي تدير عملياتها الاستثمارية كقوة مستقلة عن الدولة، وظهور مبادئ حرية التجارة الدولية والمتمثلة في أربعة مكونات . حرية انتقال رأس المال، تبادل التجارة والسلع، حرية انتقال الأفراد وحرية العمل.

هذه التغيرات الاقتصادية هي من أكثر التغيرات تأثيرا في تشكيل معالم مجتمع القرن الحادي والعشرين، وبالتالي في التأثير على ما ستكون عليه مدرسة المستقبل.

فتحول قاعدة النشاط الاقتصادي من الزراعة والصناعة تعني تغيرات في عالم العمل والطلب على الأيدي العاملة. حيث توضح الإحصائيات الاقتصادية التي أوردتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والتقاني الأوروبية أنه في عام 1900 كان (70٪) من الأيدي العاملة تعمل في الزراعة و (20٪) تعمل في الصناعة و (10٪) تعمل في قطاع الخدمات وفي عام 1940 بلغ عدد العاملين في الزراعة (30٪) وفي الصناعة (50٪) وفي الخدمات (20٪) وبلغ في العام 1990 عدد العاملين في القطاع الزراعي (4/) وفي الصناعة (25٪) وفي قطاع الخدمات (70٪) ومن المتوقع أن يصل عدد العاملين في الزراعة إلى (4٪) وفي الصناعة إلى (5/) بحلول عام 2010 . وبالرغم من عدم توفر إحصائيات دقيقة عن الأوضاع في الدول النامية في هذا المجال، إلا أن كثيرا من المؤشرات تؤكد وجود نفس الاتجاه في التغيير وإن كان بسرعة أقل. وترتب على هذا أن هناك تزايدا في وجود بطالة بين المتعلمين خاصة حملة

الدرجات الجامعية، واتجاها متناميا في كثير من الدول لتعيين حملة المؤهلات الفنية والوسيطة بدلا من خريجي الجامعات. كما أن هناك اتجاها متناميا في أوساط الشباب لإكمال دراساتهم الثانوية والاتجاه نحو العمل في قطاع الخدمات، بعد أن يحصلوا على تدريب قصير المدى.

وسيكون لعولمة الاقتصاد تأثيرات أساسية خاصة على المؤسسة المدرسية. فانحسار دور الدولة الاقتصادي والتوجه نحو الخصخصة سيؤثر على تمويل التعليم، وسوف يزداد دور القطاع الخاص في هذا المجال. كما أن الدولة أصبحت تنظر إلى التعليم نظرة اقتصادية بحتة من حيث تكلفته وتحمل نفقاته. حيث شرعت كثير من الدول في تحميل الأفراد جزءا من تكلفة التعليم وبدأت كذلك تعتمد على القطاع الخاص في إقامة وإنشاء المؤسسات التعليمية.

هناك جانب آخر لتأثير العولمة على المؤسسة المدرسية، وهذا يتصل بالاتجاه نحو وضع نظام عالمي لتقويم المؤهلات، ووضع نظم لتحديد المستويات التعليمية، تمكن من أن يتوافق النظام التعليمي من حيث مخرجاته مع مبدأ حرية العمل وانتقال الأفراد بين الدول. وأدت كذلك عولمة الاقتصاد إلى ظهور بعض التوجهات لإدخال تغييرات في مناهج التعليم حتى تصبح هذه المناهج مساندة للعولمة الاقتصادية. فلقد بدأت كثير من الدول تهتم بما يسمى بالدراسات الدولية والدراسات المتصلة بالثقافات والمجتمعات الأجنبية وبتعلم اللغات، وأصبحت هذه تمثل جزءا معتبرا في معظم مناهج التعليم العام والعالي وذلك على اعتبار أن خريجي المؤسسات التعليمية متاح لهم العمل في أي منطقة من مناطق العالم الأمر الذي يتطلب إعدادهم ثقافيا ولغويا للتعامل مع الواقع الثقافي واللغوي الذي سيعملون فيه.

6 ـ التغيرات السياسية :

كانت السياسة دائما من أبرز اختصاصات الدولة القومية والتي تحرص على عدم التفريط بها واحتكارها ضمن نطاقها الجغرافي والوطني الضيق.

ويرى بعض الباحثين أنه في ظل الاتجاه العالمي المتزايد نحو بروز عالم بلا حدود اقتصادية (الذي قطع شوطا في التحقق) وبلا حدود ثقافية (والذي في طور الإنجاز السريع من خلال عالمية وسائل الإعلام) ستخلق معطيات مادية ومعنوية مستقبلية لقيام عالم بلا حدود سياسية والذي هو جوهر العولمة السياسية. والعولمة السياسية ربما لا تقضي على الدولة وتؤدي إلى قيام حكومة عالمية، ولكن تعني قيام مرحلة سياسية جديدة تنتقل فيها السياسة من حيث القرارات والتشريعات والنشاط من المجال المحلي القومي الوطني إلى المجال العالمي.

ستكون لهذه التغيرات السياسية آثار عظيمة على نظم التربية والتعليم خاصة في مجال

تحديد السياسات واتخاذ القرارات التعليمية. فسوف تفقد الدولة ربما جزءا كبيرا من قدرتها على اتخاذ وإقرار السياسات والبرامج التعليمية كما أن مؤسسات المجتمع المدني (المحلية والعالمية) سوف يزداد تأثيرها في مجال وضع السياسات واتخاذ القرارات التعليمية.

ومن جانب آخر فإن التعاون والتنسيق مع التكتلات الإقليمية التي تنتمي إليها الدول سيكون أمرا هاما إن أرادت بعض الدول أن تحافظ على عناصر هويتها وتوجهاتها الحضارية الوطنية والقومية.

7 ـ التغيرات الثقافية والقيمية :

أدت ثورة الاتصالات والمعلومات وعولمة الاقتصاد والسياسة إلى تغيرات ثقافية وقيمية، تزداد كل يوم وتيرتها وتأثيراتها على كل مجتمعات العالم، وستشكل هذه إحدى أهم التحولات والتغيرات التي أثرت وستؤثر في تشكيل مجتمع القرن الحادي والعشرين ومن ثم معالم وتوجهات المؤسسات التعليمية.

فثورة الاتصالات والمعلومات، خاصة في مجال الإرسال التلفزيوني والإذاعي ومن خلال شبكات المعلومات العالمية والبريد الإلكتروني ونمو ما يعرف بقطاع الاتصالات المعلوماتي الترفيهي، أخذت تشكل وتتحكم بشكل كبير في تكوين الأفكار والأذواق والأزياء الثقافية والفنون والقيم الأخلاقية والجمالية.

وحملت عولمة الاقتصاد معها قيما ثقافية وأخلاقية وجمالية، ولعل أبلغ ما يمكن أن يعبر عن البعد الثقافي والقيمي لعولمة الاقتصاد ما صرح به أحد مديري شركة الكوكاكولا في مقابلة صحفية معه من أن شركته لا تبيع مشروبا وإنما تبيع أسلوبا للحياة. فثقافة الاستهلاك وانتقال الوعي والاهتمام والبعد الأخلاقي والقيمي للإنسان من إطار ثقافته الوطنية إلى إطار ثقافة تسمى بالثقافة العالمية، كلها جاءت نتاجا لعملية العولمة الاقتصادية والسياسية والإعلامية.

وبدأت الدعوة إلى الالتزام بما يسمى بالمبادئ والمعايير الدولية الثقافية والأخلاقية. ولعل ما عقد من مؤتمرات ولقاءات عالمية في مجال الثقافة، والمرأة، وحقوق الإنسان، والعلاقات الاجتماعية وحول استخدامات الهندسة الوراثية، توضح التنامي والبروز لواقع ثقافي وقيمي جديد. ولهذا تأثير ليس فقط على التوجه العام لمجتمعات القرن الحادي والعشرين وإنما بشكل أكبر على المؤسسة المدرسية التي ظلت منذ قيامها تلعب دورا رئيسيا في عملية التنشئة الثقافية والأخلاقية والاجتماعية. كما إن النمو المتزايد لتأثير وسائل الإعلام والاتصالات ولقوى

الاقتصاد في تحديد ونشر القيم الأخلاقية والثقافية سيكون له تأثيرات أساسية على الدور الذي تقوم به المؤسسة المدرسية في نقلها أو تكوينها أو تغييرها لهذه القيم.

نخلص من عرضنا وتناولنا للتغيرات والتحولات، أو ما سماه البعض «بالثورات» التي ستؤثر على تشكيل معالم القرن الحادي والعشرين في سياقاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتربوية والتعليمية، إلى أن هذه المتغيرات ليست بالضرورة متضامنة ومتناسقة كما أنها ليست قضاءا وقدرا حتى لا نقع في فخ الحتمية وإنما تناولناها وسميناها بتحولات مؤثرة وليست عوامل أو قوى حتمية محددة. وهذا يعني أن مدى تأثيراتها في تشكيلها لعالم القرن الحادي والعشرين ولمؤسساته وخاصة المؤسسة المدرسية سيعتمد إلى حد كبير على دور وقوة الإرادة والفعل والاختيار للأفراد والدول والمجتمعات. وبالتالي هناك مساحة كبيرة لإرادة وتخطيط الأفراد والدول في التأثير على مسار وقوة هذه التحولات.

ومن جانب آخر أردنا في تناولنا لهذه التحولات أن نمهد لعرض ما أسميناه مشاهد أو بدائل المستقبل العالمية والعربية والتي ستمكننا من عرض نماذج مقترحة لما ستكون عليه مدرسة المستقبل.

ثالثا ـ مشاهد ورؤى المستقبل :

1 ـ المشهد العالمي :

مما لا شك فيه أن معرفة الصورة التي سيكون عليها الوضع العالمي في القرن الحادي والعشرين تعد أمرا هاما ولازما إن أردنا التعرف على المعالم الأساسية للمؤسسة المدرسية في القرن الحادي والعشرين.

ينبغي التأكيد مرة أخرى على أن المشاهد المستقبلية هي قضايا ترجيح واحتمال أكثر من كونها سلسلة من الحتميات. كما ينبغي الإشارة إلى أن هناك كثيرا من التغيرات أو التحولات غير المنظورة وهذا يعني أن هناك دائما عنصرا للمفاجأة والمصادفة في المستقبل.

المشاهد المستقبلية عن أوضاع العالم في القرن الحادي والعشرين تراوحت ما بين تلك التي تعرض مشاهد شديدة التشاؤم، وتلك الشديدة التفاؤل، وأخرى تتراوح بينهما.

أ ـ مشهد التشاؤم الشديد :

المقولة الرئيسية لهذا المشهد أن العالم سوف يشهد مجموعة من الكوارث الكبيرة والمدمرة في كافة أنساقه، ربما إن لم يتم تداركها بإجراء تغيرات إيجابية وفعّالة ستؤدي إلى دمار أساسي للمجتمع البشري. ويرى أصحاب هذا المشهد أن الأسباب الأساسية للكوارث هي النمو السكاني الهائل، والإنتاج الصناعي والاقتصادي الذي يستخدم الموارد غير المتجددة بسرعة كبيرة والذي سيتولد عنه دمار واسع للبيئة من خلال التلوث وسوء توزيع لعائداته، مما يخلق تفاوتا كبيرا في الغنى والفقر بين دول العالم وفي داخلها. وترتبط بهذا أوضاع سياسية واجتماعية وثقافية في غاية من السوء. فسياسيا سيخضع العالم لهيمنة قوة أو قوى عالمية متجبرة. واقتصاديا فسوف تصبح «الشركات المعولمة» أو ما تسمى «عابرة القارات» هي القوة المسيطرة على الصناعة والاقتصاد والتجارة على المستويين العالمي والوطني.

أما من النواحي الاجتماعية والثقافية فسيشهد العالم مزيدا من التفكك الاجتماعي، حيث تنهار المؤسسات الاجتماعية الأساسية (الأسرة والمجتمع المحلي) وتزداد الصراعات الأثنية والثقافية والدينية وتسود ثقافة عالمية قائمة على قيم الاستهلاك والفردية. وتختفي معظم اللغات الصغيرة والمتوسطة الانتشار. وتسود لغة أو عدد قليل من اللغات وتكتسب صفة العالمية. ويرى أصحاب هذا المشهد أن التقدم التقني والعلمي ـ والذي لا تسنده رؤية إنسانية وأخلاقية ـ لن يستطيع أن يعالج هذه المشكلات وربما سيؤدي إلى تفاقمها في المستقبل القريب.

ب ـ المشهد المتشائم الحذر :

ويقوم هذا المشهد على أن العالم سيتعرض لكارثة في المستقبل غير البعيد، إذا استمر النمو

السكاني بمستوياته المرتفعة، واستخدام الموارد الطبيعية والتصنيع غير المرشد، ومستويات الإضرار بالبيئة على مستوياته المرتفعة الحالية. ويتنبأ هذا المشهد أن العلم والتقانة ربما يمكنان من التغلب على بعض المشكلات الحالية وعلى المدى القصير، ولكن على المدى المتوسط والبعيد، سوف لن يمكنا من التغلب عليها، الأمر الذي يترتب عليه مزيدا من التدهور في الأوضاع العالمية. كما يتنبأ هذا المشهد بأن الدول النامية إن اختارت طريقا آخر لا يقوم على النموذج الغربي الصناعي، فسوف تستطيع أن تنجو من الكارثة، أما إذا سارت عليه فسوف تقع في سلسلة من الأزمات والأخطار، أسوأ من تلك التي ربما يشهدها العالم الصناعي. والحل الذي يقترحه هذا المشهد يمكن من اتخاذ إجراءات ضرورية وسريعة وحازمة في كافة المجالات لوقف السير نحو الكارثة.

ج ـ المشهد المتفائل الحذر :

يتأسس هذا المشهد على افتراض أساسي وهو أنه في الإمكان من خلال التقدم التقني والاقتصادي، الحد من النمو السكاني (والذي يمكن أن يتم من خلال زيادة الوعي والتحولات الاجتماعية الجارية الآن) ومن خلال الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية أن تنتقل معظم دول العالم خلال القرن الحادي والعشرين إلى ما سمي باقتصاد ومجتمع ما بعد الصناعة والحداثة. ويرجح هذا المشهد تحسنا نوعيا وكميا في كافة المجالات في كل دول العالم الغنية منها والفقيرة. ففي الدول الصناعية ومن خلال التقدم التكنولوجي والعلوم الجديدة في مجال الهندسة الوراثية والتقنية الحيوية، وزيادة الاستثمار الرأسمالي سيستطيع العالم الصناعي زيادة الإنتاج وحماية البيئة. وفي الدول الفقيرة، ومن خلال التصنيع وتطوير التقنية الزراعية سيكون بالإمكان علاج معظم مشكلات الفقر أو تخفيف حدتها.

خلاصة الأمر أن هذا المشهد يتوقع تحسنا نوعيا وكميا في أحوال العالم إذا تم الحد من النمو السكاني السريع واستخدمت التقانة لتحقيق مزيد من الإنتاج، وتحسين أوضاع البيئة والقضاء على الفقر وأسباب الصراع والحروب.

د ـ المشهد الشديد التفاؤل :

هذا المشهد نقيض المشهد الأول ويقوم على إيمان كامل بقدرة العلم والإرادة الإنسانية الخيرة والتقدم التقني الذي سيمكن البشرية من استعمار المجموعة الشمسية والاستفادة من الموارد المتوفرة فيها كما أن التكنولوجيا المتطورة في مجال الإلكترونيات والوراثة والطاقة والزراعة والمعلومات ستحل كل مشاكل العالم وتحقق الوفرة لكل سكان الأرض، الأمر الذي يقود إلي مستقبل مشرق للبشرية. ففي خلال خمسين عاما سيتم القضاء على الفقر وفي خلال مائتي عام ستصبح كل البشرية تنعم بالغنى والرفاهية.

بالرغم من هذا الاختلاف البيّن بين هذه المشاهد المستقبلية كما تناولناها في هذا العرض الموجز، فإنه يوجد فيها ما يشبه الإجماع حول العديد من سمات العالم في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين والتي يمكن إيجازها فيما يلي .

- إن القرن الحادي والعشرين سيتميز بنمو سكاني لم تشهده البشرية من قبل. وأن هذا النمو سيسبب ضغطا على كافة الموارد والإمكانيات، وسيكون من الصعب من خلال استخدام الحلول التقليدية الحالية التمكن من توفير كافة الخدمات والرعاية المطلوبة. كما سيعاني العالم من تضخم في فئة الأطفال والشباب (في الدول النامية) وكبار السن (في الدول الصناعية).

- إن التقدم التقني سيستمر، ولكن من أكثر الاحتمالات توقعا أنه سيكون متباينا وسيؤدي إلى انقسام العالم إلى قلة تملك التقانة المتقدمة، وكثرة تزداد المساحة بينها وبين القلة بصورة أكبر مما هي عليه الآن. وسوف يتحدد موقع كل دولة أو تجمع إقليمي بقدر تمكنه وتقدمه التكنولوجي.

- أما من النواحي السياسية والثقافية فسيكون مجتمع القرن الحادي والعشرين مجتمع العلاقات الدولية والسياسية المترابطة والمتداخلة. عالم تغلب أو تهيمن عليه قيم وأنماط ثقافية وحضارية للقوة العظمى الأحادية أو الكيانات السياسية العملاقة وتتجاذبه الصراعات العالمية والصراعات المحلية الأثنية والثقافية والدينية. أي عالم تمزقه الصراعات الدولية والمحلية.

- عالم القرن الحادي والعشرين سيكون عالما يتميز بالنمو الهائل والسريع للمعرفة في كل الميادين والحقول المعرفية الأمر الذي سيترتب عليه عدد من المشكلات التي تتصل بالكيفية التي يتم التعامل معها والإحاطة بها. وسيحدث هذا عددا من المصاعب والمشكلات بالنسبة للمؤسسات التعليمية والبحثية.

- سيشهد قطاع الاقتصاد والإنتاج من حيث بنيته وأنشطته تغيرات كمية وكيفية. فستهيمن الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالمعلومات والخدمات والتقنية الحيوية على سائر الأنشطة الاقتصادية الأخرى من زراعية إلى صناعية أو تعدينية. ويرتبط بهذا ازدياد الطلب على العمالة في مجالات المعلومات والحاسوب والخدمات والتقنية العالية والتي تتغير متطلباتها والمهارات المطلوبة للقيام بها كما يزداد الانتقال بين المهن والأعمال والطلب على التعليم المستمر وإعادة التدريب.

- ستلعب أجهزة الإعلام ووسائل الاتصال الأخرى المتعددة الانتشار العالمي غير المحدود دورا أساسيا وخطيرا في نشر المعلومات ونقل المعرفة والقيم مما يؤثر وبشكل متزايد على دور المؤسسات التربوية والتعليمية والمؤسسات الاجتماعية والثقافية الأخرى في القيام بأدوارها التقليدية في هذا الصدد.

2 ـ المشهد العربي :

الوطن العربي من أكثر مناطق العالم التي تم وضع صور أو مشاهد عن أوضاعها وأحوالها في القرن الحادي والعشرين وذلك لأهميتها الاستراتيجية، معظم هذه المشاهد المستقبلية صدرت من جهات أجنبية : حكومات، أو مراكز للدراسات الاستراتيجية، أو مراكز أبحاث متخصصة أو جامعية، أو من منظمات دولية، أو أكاديميين. ويوجد عدد قليل من الدراسات التي أجرتها جهات أو أكاديميون عرب.

وتنطلق معظم المشاهد من تحديد للواقع والتحديات التي تواجه الوطن العربي، كما أنها تعتمد على منطلقات فكرية ونظرية تتصل بسياسات وخطط التنمية في المستقبل، وتكاد تكون مجمعة على الصور الآتية :

أ ـ مشهد التدهور :

يقوم هذا المشهد للمستقبل العربي على افتراض استمرار وتفاقم الأوضاع الراهنة التي يعيشها الوطن العربي من تفكك وأزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية. وسيترتب على المستوى السياسي أن تعجز الحكومات العربية عن إقامة أو تحقيق تعاون سياسي بينها بحيث تظل وتتعمق فيها التبعية السياسية للقوى والمصالح الأجنبية، وعلى المستوى الوطني تفشل في تحقيق مشاركة ديمقراطية تمكن من إقامة وتأصيل للمؤسسات والممارسات الديمقراطية، وعلى المستوى الاقتصادي سيستمر الاعتماد على تصدير المواد الأولية كأساس للنشاط الاقتصادي وعلى استمرار وتزايد الاعتماد والتبعية الاقتصادية للدول والكيانات الاقتصادية الأجنبية. وعلى المستوى الثقافي ستعاني الدول العربية من الاختراق الأجنبي، مما يؤدي إلي تحلل للثقافة والقيم العربية وتشويه للعقل والشخصية وتكريس للتبعية الحضارية. كما ستكثر الصراعات والحروب الأهلية والتي تصاحبها زيادة في التدخل الأجنبي ونمو للثقافات الفرعية. أما النظام التعليمي فسيعاني من الشكلية والتقليدية والجمود، من حيث مناهجه وطرقه، كما سيرتبط التعليم أكثر بالطبقية : فيكون نظاما ثنائيا، الأول عام حكومي متدني النوعية والمستوى، والثاني خاص متاح للقلة القادرة (داخليا وخارجيا).

خلاصة الأمر أن هذا المشهد يفترض تفاقم الأوضاع في ظل تناقص قدرة الدول العربية على التغلب عليها.

ب ـ مشهد الإصلاح :

ويقوم هذا المشهد على افتراض تنامي إدراك الدول العربية لخطورة النتائج المترتبة على استمرار الأوضاع الراهنة المتردية، وعلى افتراض أنها ستسعى للتعامل مع هذه الأخطار، من

خلال الاتجاه نحو التعاون والوحدة في تجمعات وحدوية وثيقة للمحافظة على أمنها أو لأسباب اقتصادية أو للإثنين معا. ومن خلال استمرار الدول العربية في هذا الاتجاه، فسوف يتمخض عنه تعاون وتنسيق في كافة المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية. وسينتج عن هذا ـ خاصة في ظل الأوضاع الدولية القائمة على التنافس وقيام التجمعات الضخمة ـ أن تستطيع الأمة العربية إيقاف تدهور أحوالها وتحقيق مستوى معقول من النمو والازدهار الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق مستويات معقولة من الاستقرار السياسي والديمقراطية.

ج ـ مشهد الانطلاق :

ويقوم هذا المشهد على افتراض تمكن الدول العربية من تحقيق وحدة أو تكامل اقتصادي وسياسي كامل أو متقدم على أشكال التجمعات الوحدوية المعروفة، وتحقيق مستوى عال من العدالة الاجتماعية والتحول الديمقراطي. وإن تحقق هذا المشهد، فسيكون واقع الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين مشرقا حيث تستطيع أن تحافظ على كيانها ووجودها المادي والحضاري وتساهم بفاعلية في تنمية وتطوير الحضارة الإنسانية.

لكل مشهد من هذه المشاهد السابقة تداعيات سياسية واقتصادية وسكانية واجتماعية وتعليمية، ففي مشهد التدهور تكون الأحوال التعليمية متدنية من حيث خصائصها الكمية والنوعية. فالتعليم لن يتوفر إلا لحوالي (66٪) ممن هم في سن التعليم كما أنه من حيث نوعيته فهو تعليم يركز على الماضي والذاكرة والحفظ وليس على المستقبل والتفكير والتحليل، لذلك سيندر حتى بين من يتلقون مثل هذا النوع من التعليم وجود المبدعين والمبتكرين بل سيندر وجود الإنسان «المبادر» و«المشارك» في شئون الثقافة والمجتمع والحياة العامة ويؤدي هذا وذاك إلى تدهور قاعدة الثقافة الوطنية والهوية القومية المشتركة بين العرب ويسهل الاختراق الحضاري بواسطة قوى وثقافات المجتمعات الأكثر تقدما لتكرس تبعية العرب في النظام العالمي.

ويؤدي ضبط النمو السكاني وزيادة معدل النمو الاقتصادي (إلى 4٪ سنويا)، وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى تداعيات تعليمية أفضل في المشهد الإصلاحي. فنسبة استيعاب من هم في سن التعليم ترتفع إلى حوالي (80٪) من الشرائح العمرية الموازية لمراحل التعليم الثلاث، كما أن التحسن الكمي في كثافة الفصول الدراسية، وارتفاع معدل المعلمين إلى الطلاب سيؤدي إلى رفع كفاءة النظام التعليمي، وسينعكس هذا إيجابا على رفع الإنتاجية الاقتصادية لخريجي النظام التعليمي، مما يؤدي إلى دعم القدرة الاقتصادية

والثقافية والسياسية للأمة العربية. ومن جانب آخر فإن ضغوط المجتمع المدني على الحكومات العربية تؤدي لدفع وتطوير التنسيق والتكامل العربي وتحقيق التحول الديمقراطي وتزيد من تطوير الأنظمة العربية.

أما تداعيات مشهد الانطلاق فهي أفضل مما ستكون عليه في المشهدين السابقين. فمعدل النمو السكاني معقول، ومعدل المشاركة الاقتصادية مرتفع. ويصل معدل النمو الاقتصادي إلى (5٪) سنويا، ويتضاعف نصيب المواطن العربي في الناتج المحلي. أما في مجال التعليم، فسيتم تحقيق معدلات عالية لاستيعاب الطلاب في جميع مراحل التعليم، ومعدل طيب لعدد المعلمين بالنسبة للطلاب، وتحقيق قفزة نوعية في طبيعة العملية التعليمية بحيث تحقق تطويرا للقدرات الإبداعية.

رابعا ـ نماذج مختارة لمدرسة المستقبل :

طرحت على المستوى العالمي والإقليمي والوطني عدة نماذج للمؤسسة المدرسية في القرن الحادي والعشرين. إن إلقاء الضوء على بعض هذه النماذج له فائدته النظرية والعملية في رسم واقتراح تصور عربي لمدرسة المستقبل.

1 ـ النموذج العالمي :

طرحت منظمة **اليونسكو** هذا النموذج من خلال تقريرها الشهير والمعروف باسم : «التعليم ذلك الكنز المكنون» والذي قامت بإعداده اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين والذي تم اعتماده بواسطة المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو في عام 1995 كأساس يمكن أن تهتدي به الدول في القيام بالإصلاحات والتجديدات التربوية والتعليمية حتى تتهيأ للتعامل مع مطالب وتحديات القرن الحادي والعشرين. كما يمثل التقرير المرجعية والموجه الأساسي لعمل منظمة اليونسكو في حقل التربية خلال القرن الحادي والعشرين.

ويبني التقرير تصوره للتربية والتعليم في القرن الحادي والعشرين على أساس الصورة التي رسمها لمجتمع القرن الحادي والعشرين وأحواله وأنساقه المختلفة من سياسية واقتصادية وثقافية وسكانية. كما يحدد ما سماه بالتوترات الرئيسية التي ينبغي أن يسعى النظام التعليمي للتغلب عليها خلال هذا القرن.

فعالم القرن الحادي والعشرين عالم تحولت فيه الدول والمجتمعات من مجتمعات وطنية ومحلية إلى «مجتمع دولي» و«قرية عالمية» قامت بتأثر من ظاهرة العولمة المرتبطة بالتقدم العلمي والتقني أو ما يسمى بثورة الاتصالات والحاسوب والمعلوماتية.

ويرى التقرير أن هناك مجموعة من المشكلات أو «التوترات الرئيسية» التي ينبغي أن يعمل النظام التعليمي للقرن الحادي والعشرين على مجابهتها والعمل على حلها. وتتلخص هذه في :

ـ التوتر بين العالمي والمحلي : كيف يستطيع الإنسان أن يصبح مواطنا عالميا دون أن ينفصل عن جذوره وعن استمرار مشاركته بنشاط في حياة أمته وحياة مجتمعه المحلي.

ـ التوتر بين الكلي والخصوصي . كيفية المواءمة بين عالمية الثقافة وطابع التفرد لكل أمة ومواطن، وكيفية المحافظة على خصوصية وثراء الثقافة والتقاليد الخاصة والتطورات الجارية لانتشار «ثقافة عالمية».

ـ التوتر بين الحداثة والتقاليد : كيف يمكن التجاوب مع التغيير دون التنكر للذات وبناء الاستقلال الذاتي على مستوى المجتمع والفرد وفي تكامل مع حرية الغير وتطوره.

ـ التوتر بين المدى الطويل والمدى القصير : كيف يمكن الوصول إلى حلول فورية ومباشرة

للمشكلات الاقتصـادية والاجتماعية والسيـاسية والتعليمية بينمـا تتطلب كثير من المشكلات استراتيجية متأنية. وتبرز هذه المشكلة بوجه خاص فيما يتعلق بالسياسات التعليمية.

ـ التوتر بين الحاجة إلى التنافس والحرص على تكافؤ الفرص.

ـ التوتر بين التوسع الهائل للمعارف وقدرة الإنسان على استيعابها.

ـ التوتر بين الروحي والمادي · كيفية إحداث التـوازن بين القيم الروحية والأخلاقية وسعي الفرد والمجتمعات نحو الاستحواذ المادي.

وبناء على هذا، قدم تقرير اليونسكو تصورا لما ينبغي أن تكون عليه المؤسسة المدرسية في القرن الحادي والعشـرين، من حيث فلسفتها وأهدافـها وتوجهها العام، وهيكلهـا ومناهجها، ودور التقنية في التـعليم والتعلم، ونظم التقويم والامتحـانات، والإدارة والتمويل، والمعلم من حيث إعداده ودوره.

يقـترح تقـرير اليونسكو أن تهـتدي فلسـفة وأهـداف التعليم والتـعلم في القرن الحـادي والعشـرين بأربعة مـبادئ هي : **التـعلم للمعـرفة، والتـعلم للعـمل والتعلم للعـيش مع الآخرين وتعلم المرء ليكون**. على أن تتحقق هذه الأهداف من خلال التعلم مدى الحياة.

ويرى مؤلفـو تقرير اليـونسكو أن هذه المبادئ أو الدعـائم الأربعة لتـربية القـرن الحادي والعشرين لا يمكن أن يتم تحقيقها أو أن تستأثر بها مرحلة من مراحل الحياة أو التعليم بل تتم عبر مفهوم يجمعها وهو مفهـوم التعليم مدى الحياة أو التعلم المستمر الذي يتم من خلال جعل المجتمع كله مجتمعا دائم التعلم. الأمـر الذي يتطلب من جميع الدول والمجتمعات الراغبة في أن تكون قادرة على البقاء والإبداع في القرن الحادي والعشرين أن تقوم بإعادة التفكير في أزمنة التعليم ومجـالاته التي يجب أن تتكامل وتتداخل بحيث يتسنى لكل فرد، طوال حـياته، الإفادة على أحسن وجه من بيئة تربوية يتسع نطاقها باطراد.

أما **مناهج المؤسسة المدرسية** في القرن الحادي والعشرين فيرى تقرير منظمة اليونسكو ضرورة أن تبنى وتصـاغ على هدى المبادئ والدعائم الأربعة (التـعلم للمعرفة، التـعلم للعمل، التعلم للعيش مع الآخرين والتعلم لنكون) وعلى أساس مفهوم التعلم مدى الحياة.

وترى اليـونسكو أن إعداد وتصـميم المناهج لكل مـراحل التعليم ينبـغي أن يتم بمشـاركة واسعة من كل فئات المجتمع بكافة تنظيماته وهيئاته كما ينبغي أن يشارك المعلمون فيه بشكل كبير.

أما بالنسبة **لاستخدام التقنية في التعليم والتعلم** في مدارس المستقبل، فترى اليونسكو أنهـا لن تكون وسيلـة بديلة أو مسـتقـلة عن أشكال التعـلم والتعليم التـقليـدية، بل لا بد من استخدامها لتـدعيم الطرق التقليدية وبالتنسيق معها. كمـا ترى اليونسكو أن تعليم واستخدام تقـانة المعلومـات يتطلب تعليم الأطفـال طرائق البـحث عن المعلومـات والربط بينهـا، وتكوين

وتطوير مهاراتهم النقدية لتمكينهم من حسن الاختيار والمفاضلة بين الكمّ الهائل المنهمر من المعرفة والمعلومات والحقائق. وسيصبح «محو الأمية المعلوماتية» إحدى المهام الرئيسية لمدارس المستقبل.

نظم التقويم والامتحانات التي اقترحتها اليونسكو للاستخدام في المؤسسة المدرسية في القرن الحادي والعشرين تقوم على أساسين. الأساس **الأول** يتصل بنظم التقويم والامتحانات للتلاميذ. و **الثاني** يتصل بالتقويم لمضمون التعليم والأداء وطرق التدريس والمؤسسات المدرسية والنظام التعليمي في كليته أو ما يسمى بالتقويم الشامل.

تقويم التلاميذ ينبغي أن يهدف إلى التحقق من المعارف والقدرات المطلوب من التلاميذ اكتسابها، وكذلك أن يتسع لكي يقيم قدرتهم للعيش مع الآخرين وقدرتهم على تحقيق ذواتهم. فتقويم التلاميذ كما تقترح اليونسكو ينبغي أن يتعدى تقويم التحصيل ليشمل كل الجوانب التي تتصل بالمبادئ الأربعة التي يقوم عليها التعلم في مدارس المستقبل (التعلم للمعرفة، التعلم للعمل، التعلم للعيش مع الآخرين والتعلم للكينونة). كما ينبغي أن يعين من خلال نتائجه وآلياته التلاميذ على التعلم المستمر وذلك من خلال تطوير منظومة وطرائق للتقويم الذاتي للمتعلم.

أما تقويم مضمون التعليم والأداء للمؤسسات المدرسية والنظام التعليمي فينبغي أن يكون على أسس ومعايير لا تقتصر على جانب واحد. مثل تقويم مضمون التعليم وطرق التدريس والمعلمين، بل ينبغي أن يتناول عناصر التمويل والإدارة والتوجه العام للنظام التعليمي والتقويم ينبغي أن يرتبط كذلك بمفاهيم الحق في التعلم والإنصاف والجدوى والجودة. كما ينبغي أن يكون نظام التقويم موضوعيا وعلنيا وبمشاركة واسعة لكل الأطراف ذات الصلة بالعملية التعليمية.

تقترح اليونسكو عددا من المبادئ والأسس والممارسات التي ينبغي أن تقوم عليها **أساليب ونظم الإدارة والتمويل** للنظام التعليمي في القرن الحادي والعشرين. والمبدأ الحاكم لكل من نظم الإدارة والتمويل هو المشاركة. فمبدأ المشاركة في مجال الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية لا يتم فقط من خلال تحقيق اللامركزية وتخويل الصلاحيات بل يعني كذلك زيادة الاستقلال الذاتي للمؤسسات والإدارة التعليمية والمدرسية، كما يعني فتح المجال أمام المجتمع المحلي بمنظماته المدنية وأسر التلاميذ والطلاب وهيئات المعلمين للمشاركة والحوار في كل المسائل الإدارية والتي تشمل صياغة ووضع السياسات التعليمية وإقرارها وتنفيذها على كافة المستويات.

وترى اليونسكو أهمية وضع سياسة حكيمة حذرة لتحقيق اللامركزية تساعد في زيادة

مسؤوليـة المستويات المختلفـة للإدارة التعليميـة والمدرسية ومضـاعفة قدرتها علـى التجديد والابتكار على أنه لا يوجد نموذج أو أسلوب واحـد لتحقيق اللامركـزية إذ ينبغي أن تراعى في كل دولة التقاليد التاريخية والنظم الإدارية المتبعة.

أما فيما يتعلق بتدعيم الاستقلال الذاتي للمؤسسات التعليمية فترى اليونسكو أنه ينبغي أن يتاح لكل مؤسسة تعليمية السلطات الإدارية والتنفيذية التي تمكنها من اتخاذ القرارات المتعلقة بالعملية التـعليمية وباستخـدام قسم من الموارد المخصصة لها وذلك عن طريق إنـشاء هيئات ولجان خـاصة مـثل لجان الآباء، والطلاب، والمعلمين لإبـداء الرأي في طريقة إدارة المؤسـسة التعليمية أو في جـوانب المناهج الدراسية. كما ينبغي أن يكون من مسئوليـات الإدارة التعليمية والمدرسية إنشاء أجهزة للمراقبة ووضـع معايير عامة لضمان جودة التعليم والتعلم وتطويره.

وترى اليونسكو أنه لا بد من إيلاء أهمـية خاصة للإدارة المدرسية وذلك بالاخـتيار السليم لمدراء المدارس. وفي هذا الخصـوص تقتـرح أن يعهد بإدارة المدارس إلى مـهنيين أكفـاء تلقوا إعدادا متخصصا لا سيما في ميدان الإدارة وأن يخولهم تأهيلهم العالي المتخصص في الإدارة المدرسية مزيدا من الصلاحيات حيث أن مدارس المستقبل تتطلب قدرات ومهارات إدارية عالية.

أما التصور لتمـويل النظام التعليمي خلال القرن الحادي والعشرين والذي عـرضته وثيقة اليونسكو فهو يقوم على أساس افتراضين. **الأول** أن الزيادة السكانية التي ستشهدها كل دول العالم خـلال القرن الحادي والعشـرين ستؤدي إلى طلب متـزايد للتعليم. و **الثاني** أن الموارد المتاحـة للدولة ستشهـد تناقصا وذلك نتـيجة لتراجع القـوة الاقتصـادية للدولة في ظل النمو الهائل للقطاع الخاص الذي سيحوز على نصيب كبير من الموارد والقدرات المالية. وفي ظل هذه الظروف فإنه ليس باستطاعة أي دولة أن تتولى تمويل التعليم كما كان الحال في القرن الماضي.

وتقتـرح اليونسكو أن يطبق مفهـوم الشراكة في الصرف علـى التعليم وتمويله بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وأسر التلاميذ. بحيث «يمكن الجمع بين المال العام والخاص وفـقا لصيغ مـختلفة تأخـذ في الحسبـان تقاليد كل بلد ومـرحلة تنميتـه وأساليب المعيشة وتوزيع الدخول بين سكانه. ويجب على أية حال أن يسود مبدأ تكافؤ الفرص في كل ما يتعزز من اختيارات فالدولة ينبغـي أن لا يقل ما تصرفه على التعليم الأساسي لكافة المواطنين وتوفير فرص التعليم الثانوي وأنواع التعليم الأخرى لكل مؤهل له غير قادر على دفع تكلفته.

أما فيـما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص والمجـتمع المدني في توفير وتعبـئة الموارد المالية فيمكن أن تكون بأشكال مختلفة مثل :

1 ـ مشاركة أسر التلاميذ والطلاب ولو بصورة جزئية في نفقات وتكلفة الدراسة.

2 ـ تحمل المجتمعات المحلية جزءا من تكاليف بناء المدارس وصيانتها.

3 ـ أن يقوم قطاع رجال الأعمال والصناعة بتحمل تكلفة برامج التدريب المهني.

كما يمكن للمؤسسات المالية أن تطور أساليب للتمويل الذاتي. فالمدارس الفنية والصناعية يمكن أن تقوم بتوفير التدريب لمؤسسات القطاع الصناعي بأجر كما يمكن للأنواع الأخرى من المؤسسات التعليمية أن تقدم خدمات أو تقوم بتأجير أو استثمار ما يتوفر فيها من إمكانيات للحصول على عائد يستخدم في تمويل ما تحتاج إليه من مدخلات.

ويقوم تصور اليونسكو حول **المعلم** المناسب لمدرسة المستقبل على عدد من الموجهات. **أولها** يتعلق بدوره الذي ينبغي أن لا يقتصر على مجرد نقل المعلومات أو المعارف بل يتمثل في عرضها في صورة إشكالية يضعها في سياق معين وفي طرح المشكلات ضمن منظورها لكي يتسنى للتلميذ أن يربط بين حلولها وبين تساؤلات أوسع نطاقا. والعلاقة بين المعلم وطالب العلم تستهدف التنمية الكاملة لشخصية التلميذ مع احترام استقلاليته. و**ثانيها** اختياره الذي ينبغي أن يتم على أسس تراعي جوانب تتصل بشخصيته وتكوينه النفسي والاجتماعي كما أنه سيتم توسيع قاعدة الحشد للمرشحين للمهنة ليشمل أفرادا ينتمون إلى أصول متنوعة. و **ثالثها** من حيث سياسات إعداده وتدريبه. فإعداد المعلمين لكافة مراحل التعليم يجب أن يتم على المستوى الجامعي وبحيث يولي أهمية متوازنة ومتساوية تمكن المعلم من إجادة المادة أو المواد التي سيقوم بتدريسها وإجادة مهارات التدريس. كما ينبغي أن يختلف إعداد المعلم حسب المرحلة التي سيقوم بالعمل فيها.

أما فيما يتعلق **بتدريب المعلم** أثناء الخدمة فينبغي أن يصبح إلزاميا خاصة لمعلمي العلوم والتكنولوجيا حتى يستطيعوا مواكبة التغيرات والتجديدات السريعة التي تشهدها هذه العلوم. وأن تستخدم تقانة الاتصال الملائمة وأساليب التعليم عن بعد. حتى تمكن المعلمين من مواصلة تدريبهم أثناء ممارسة عملهم. كما تقترح اليونسكو «أن تتاح للمعلمين فرصة ممارسة مهن أخرى خارج الإطار المدرسي لكي يتعرفوا على جوانب أخرى من عالم العمل.

2 ـ النموذج العربي :

يمثل هذا النموذج ما **طرحه منتدى الفكر العربي** من خلال مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي والذي عرضت مكوناته في التقرير التلخيصي للمشروع والذي نشر في عام 1991 تحت عنوان (**تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين «الكارثة أو الأمل»**). ويتميز هذا النموذج بأنه محاولة جادة على المستوى الإقليمي والعربي لصياغة تصور محدد لما ينبغي أن تكون عليه المؤسسة المدرسية في الوطن العربي في القرن الحادي

والعشرين من حيث أهدافها، وهيكلها، ومناهجها، وإعداد معلميها، وإدارتها، وتمويلها. وقد تم بناء هذا النموذج بعد إجراء دراسات مستفيضة ومعمقة تناولت ماضي الوطن العربي وحاضره من حيث أنساقه ومكوناته المختلفة، ومن خلال دراسات قطرية لأوضاع التعليم وإمكانياته ومشكلاته. ويميز هذا النموذج أنه قد صيغ في شكل استراتيجية تقوم على عدد من المرتكزات والمفاهيم.

وفي هذا النموذج تم تحديد أهداف التعليم التي ينبغي أن تهتدي بها نظم التعليم العربية خلال القرن الحادي والعشرين في . تنمية الجسم والوجدان والعقل، وغرس الإيمان بالله ورسله والقيم الإنسانية، وغرس الاعتزاز بالعروبة والأمة والوطن والوحدة، وتدريب الفرد على المواطنة والمشاركة المجتمعية السياسية، وغرس قيم وممارسات العمل والإنتاج والإنفاق، وإعداد الإنسان العربي للتكيف مع المستقبل، والمرونة وسرعة الاستجابة، وإعداد الإنسان العربي القادر على صنع المستقبل والابتكار والإبداع، والإسهام في تحقيق التنمية الشاملة وتوطين التكنولوجيا، وتنمية التفكير المنهجي النقدي العقلاني والتعبير عنه بلغة عربية سليمة.

وعلى أساس هذه الأهداف اقترح النموذج تصورا لاستراتيجية تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين تقوم على **خمسة مفاهيم حاكمة** هي :

1 ـ الشجرة التعليمية :

وهي مفهوم جديد يكون الإطار للهيكلية الجديدة المقترحة لتعليم المستقبل. والمقصود به أن تتم إعادة هيكلة النظام التعليمي ليكون أكثر مرونة وتنوعا من حيث إمكانيته في السماح للطلاب في الانتقال الأفقي والرأسي أو من حيث إمكانية الامتداد والتشعب اللامحدود للتخصصات والمقررات الدراسية والتدريبية. ويقترح أن يحل هذا المفهوم كإطار لتنظيم التعليم بدلا من مفهوم «السلم التعليمي».

2 ـ التعليم الذاتي أو تعليم كيفية التعلم :

ويعني هذا أن على المؤسسة التعليمية العربية أن تجعل مهمتها الأساسية ـ في ظل التنامي السريع للمعرفة والمعلومات وفي ظل بروز مصادر معرفية أخرى نظامية وغير نظامية ـ تمكين المتعلم من اكتساب مهارات التعلم الذاتي، وما يرتبط بها من تكوين قدرات لمعرفة مصادر المعلومات وتحليلها ونقدها، والاختيار الأمثل من بينها بدلا من تلقين المعارف والعلوم.

3 ـ الجسور التعليمية ونقاط العبور المتعددة :

وينطوي هذا المفهوم على إتاحة فرصة دائمة للفرد للدخول في النظام التعليمي، مهما كان عمره ومستوى تعليمه الرسمي السابق، كما يعني إمكانية الانتقال عبر جسور تعليمية من تخصص إلى آخر. ويتصل هذا المفهوم بمفهوم «الشجرة التعليمية» السابق الإشارة إليه.

4 ـ المشاركة بين المجتمع المدني والدولة في أمر التعليم :

ويعني هذا المبدأ أن مسئولية التـعليم تخطيطا وإشرافا وإدارة وتمويلا ينبغي أن يكون أمرا مشتركا بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني. فمسئولية الدولة هي «توفير التعليم الأساسي» (جـذع الشجـرة التعليـميـة) وما بعـد الأساسي للـمؤهلين القـادرين ذهنيا وغـير القـادرين اقتصاديا، والإشراف العام علـى سير العملية التعليمية في المجتمـع، وعلى مؤسسات المجتمع المدني أن تساهم في نفقات التعليم، ليس فقط مـن أجل تخفيف أعباء الدولة وإنما لربط التعليم بتوفير احتياجات المجتمع المدني.

5 ـ فك الارتباط بين الشهادة والوظيفة :

ويعني هذا المفهـوم أن تتحول النظم التعليـمية العربيـة من الإطار الضيق الذي ارتبطت به واستـقر في أذهان ووجدان الأفـراد من طلاب ومسئـولين وأولياء أمـور، والذي يربط ما بين التعليم والحصول على شهادة ومن ثم الحصول على «وظيفة حكومية»، إلى مفهوم جديد يقوم على أن التعليم يعد للـعمل المنتج المجزي الذي يمكن أن يكون خارج الأجهـزة الحكومية، وليس بالضـرورة أن يكون لزاما على الدولة إيجـاده للخريج. وسـيدفع تحـقيق هذا المفـهوم إلى أن «يجعل الطلاب أكثر دأبا وحرصا على اختيار تخصصاتهم بعناية، والتهيؤ الدائم للعودة إلى مقاعد الدراسة لإعادة التأهيل والتدريب على المهن والأعمال التي يحتاجها الاقتصاد الوطني بالفعل.

وفيما يتعلق **بهيكل النظام التعليمي** المستقبلي يقترح النـموذج تعليما نظاميا وآخر غير نظامي. والتعليم العام النظامي المقترح يتألف من .

1 ـ مرحلة مـا قبل المدرسة أي دور الحضـانة ورياض الأطفال والتي هدفهـا الأساسي أن تهيئ الطفل وجدانيا وعـقليا وسلوكيا واجتماعيا لـلتعليم من خلال اللعب الموجه. وعلى الدولة إن لم تستطع تعـميمـه أن تقدم المسـاعدات والإعانات وأن تشـجع قيامـه خاصة في الأحـياء الفقيرة والريـف.

2 ـ المدرسة المشتركـة وهذه مدرسة نظامية تقابل ما يعرف «بالتـعليم الأساس» بمرحلتيه «الابتدائية» و«الإعدادية» أو المتوسطة ومدة الدراسة فيهـا ثماني سنوات. ووظيفتها الأساسية تمكين الأطفـال من اكـتـساب المعـارف النظرية والمـهارات العـمليـة وقـدرات النمـو الفكري والوجداني والجسـمي، التي تكون القاعدة الثقـافية للمواطنة وأن يتم تنويعـها من خلال ربط مضامينهـا بالواقع والخبرات التي تحيط بالمتعلم لتـعكس خصوصيات البيـئة (ريف، حضر، بادية) التي يعيش بهـا في جزء من مناهجها وأنشطتهـا اللاصفية وأن لا تتبـاين أنواعها (بأن تكون تابعة لإشراف هيئـات مدنية أو دينية أو أجنبية) حتى لا يتـرتب عنها تفاوت وتباين في

تكوين القاعدة الثقافية المشتركة وذلك من خلال تعميق ولاءات ضيقة أو تغذية نزعات تعصبية أو إعلاء شأن اللغات والثقافات الأجنبية على حساب اللغة والثقافة القومية. ومن جانب آخر ينبغي أن تقوم باستيعاب ما لا يقل عن (85٪) من كل أبناء الأمة في المرحلة العمرية 6–15 طبقا للمشهد الإصلاحي أو ما يقرب من مائة بالمائة طبقا لمشهد الانطلاق الذي هو أفضل بدائل المستقبل العربي.

3 ـ المدرسة الثانوية الموحدة وهي المدرسة التي توحد وتجمع بين ما يسمى الآن «بالتعلم الأكاديمي» وما يسمى «بالتعلم الفني» وتقدم ثلاث مجموعات أساسية من المعارف والمهارات هي : الإنسانيات، والعلوم، والتقانة. وتكون امتدادا للمدرسة المشتركة، وتركز على تنمية المفاهيم والمعارف ومهارات التعلم الذاتي والمهارات العملية والتقنية وتعد الدارس لدخول سوق العمل مباشرة أو لمواصلة تعليمه العالي أو تعلمه الذاتي، كما ستكون مدرسة مفتوحة لكل من تركها ليعمل، حيث يمكن أن يلتحق بها الأفراد بناء على اختبارات مقننة. والجزء الفني في مناهج هذه المدرسة سيعتمد على تعليم المهارات العقلية ـ اليدوية الأساسية لكثير من المهن الحديثة (وليس المهن نفسها كما تفعل المدارس الصناعية والفنية الحالية) لذا لن تحتاج إلى نفس التجهيزات الضخمة والمكلفة من ورش وماكينات وآلات، تحتاجها عادة المدارس التقليدية الفنية والصناعية. ويمكن في حالة الإبقاء على المدارس الثانوية الفنية والصناعية منفصلة عن المدرسة الأكاديمية أن يتم زيادة جرعة الإنسانيات والعلوم فيها عما هو عليه حاليا كما يمكن أن يمنح خريجوها فرصة متكافئة (مثل خريجي المدارس الأكاديمية) للالتحاق بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي وأن يكون لها ارتباط مباشر بمواقع الإنتاج.

وفي كل الأحوال لا بد أن يستوعب التعليم الثانوي ما لا يقل عن (50٪) من التلاميذ في الفئة العمرية 15–18 طبقا للمشهد الإصلاحي وأن ترتفع النسبة إلى (75٪) من التلاميذ في هذه الفئة العمرية وذلك طبقا للمشهد الإنطلاقي.

أما التعليم غير النظامي فهو رديف هام ومكمل للتعليم النظامي، ووظيفته تقديم خدمات تعليمية وتدريبية، حسب المتغيرات المتجددة في سوق العمل من ناحية والتعامل مع التراكم السريع للمعارف من ناحية أخرى، ويستخدم هذا النوع من التعليم وسائل التعليم عن بعد، من خلال وسائل الاتصال الجماهيرية أو البرامج والحزم المسجلة على شرائط سمعية وبصرية، كما يمكن أن يندرج ضمن التعليم غير النظامي ما يسمى «بالجامعة المفتوحة» أو «جامعة الهواء»، ويمكن أن يمثل إحدى آليات دعم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وأسلوبا من أساليب جعل المجتمع مجتمعا دائم التعلم.

ويقوم تصور النموذج لمناهج مدرسة المستقبل على مجموعة من المواصفات والمبادئ العامة والخاصة، فالمنهج ينبغي أن يأخذ في اعتباره التطورات الحادثة والتزايد المتسارع للمعرفة، والتطورات التكنولوجية المعلوماتية، وطبيعة التنوعات والاختلافات داخل وبين الأقطار العربية. ومن جانب آخر، أن يدعم قدرات الفرد العربي على التساؤل النقدي، ويملكه مهارات التفكير العلمي والتمسك بهوية ذاتية مستنيرة ببعديها الديني والثقافي، وأن يمكن الفرد من التعلم الذاتي المستمر، ويطور قدرته في هذا الصدد كي يستطيع أن يلاحق المستجدات في المعارف المختلفة، وأن تنطلق المناهج التعليمية من مداخل شاملة قائمة على مبدأ وحدة المعرفة.

وتتطلب المؤسسة المدرسية المقترحة في تصور النموذج العربي إحداث تغيير أساسي في أدوار المعلم ومسئولياته وأساليب إعداده وتدريبه، وفي أولوياتها أن يكون دور معلم المستقبل مقترح منشطا، محضرا، مساعدا، منظما، منسقا للعملية التعليمية، وذا كفاءة عالية ورفيع المستوى المهني والأخلاقي.

ومن بين أهم التصورات المستقبلية التي توصل إليها هذا النموذج بشأن إعداد المعلمين ما يلي.

أ ـ تمهين التعليم وذلك بأن يتم وضع شروط وضوابط للعمل في مجال التعليم.

ب ـ زيادة مدة الإعداد وتوحيد مؤسساته ليتم إعداد كافة أنواع المعلمين لكل مراحل التعليم على مستوى الجامعة ولمدة لا تقل عن خمس سنوات. وأن يجمع نمط الإعداد بين النظامين التكاملي والتتابعي.

ج ـ وضع نظام للتطوير المهني المستمر للمعلمين على اختلاف مستوياتهم بحيث يمثل مكونا أساسيا في عمليات الإعداد والتدريب المستمرين.

د ـ توظيف تقانة المعلومات الحديثة في إعداد المعلمين.

هـ ـ ضرورة إصلاح الأوضاع العامة للمعلمين من حيث الحوافز والمرتبات ومكانتهم الاجتماعية.

ولتحقيق التحول المطلوب في فلسفة ومناهج وهيكل التعليم، ليتسق مع مطالب وتحديات القرن الحادي والعشرين، فإن التوجه إلى اللامركزية الإدارية يصبح أمرا ضروريا. واللامركزية المطلوبة، يتم تحقيقها عن طريق تخويل بعض الصلاحيات والمسئوليات إلى المستويات المختلفة للإدارة التعليمية من جانب، ومن جانب آخر يعني ضمان تمتع المدرسة بهامش كبير من الحرية في اتخاذ القرار، وفي تطوير أساليب العمل الداخلية فيها.

فالمدرسة حسب هذا التصور، مرتبطة مركزيا بالسياسات العريضة والأهداف والتوجهات العامة وبنظم المعلوماتيـة والمناهج وقواعد التوظيف، وما عدا ذلك تحدد كل مـدرسة بالتعاون مع مجتمعها المحلي، شخصيتها والكثير من سماتها الفردية.

وتتطلب الإدارة التعليميـة والمدرسية الفاعلة ضرورة الاهتمام بالتـقويم التربوي الشامل، وبالمساءلة. ومن الضروري النظر إلى عملية تقويم العمليـة التعليمية كأمر أساسي في الإدارة الناجحة.

ويتطلب هذا النموذج مستوى عاليـا من التمويل والإنفاق. ولما سيكون من الصعب على أية دولة أن تتمكن من مـقابلة وتوفـير التمويـل المطلوب، فإن تنويع مصـادر التمويل والاهتـمام بالاستثمار في الصناعات التعليمية يصبح أمرا لازما.

ولما كانت مؤسسـات المجتمع المدني (من شركات وهيئات وأفراد) من أهم المسـتفيدين من مخرجات التعليم، فإن تحملها لقسط متزايد من تمويل التعليم يعتبر أمرا أساسيا. ويتطلب هذا أن تمكن مؤسسـات المجتمع المدني، وحسب مقـدار مساهمتهـا في تمويل التعليم من أن تلعب دورا في صيـاغة السيـاسات التـعليميـة، وفي مراقبـة طرق الإنفاق والإدارة في المؤسـسات التعليمية.

كما أن هناك أساليب أخرى لتوفير الاعتمـادات اللازمة للتعليم، يمكن تطبيقها ومن ضمنها فرض ضريبة خاصة للتعليم، على السلع الاستهلاكـية الكمالية أو شبه الكمالية، وكذلك إنشاء صندوق عربي لدعم التعليم تسـاهم فيه الدول العربية الغنية بقدر وافـر، وتخصيص جزء من أموال الزكاة لتمـويل التعليم، وإعادة هيكلة ميزانيات الأقطار العـربية وتحويل جزء من بعض الاعتمادات لتمويل التعليم، وفرض رسوم تصاعدية على الخدمات التعليمية التي تقدم للطلاب القادرين ماديا على أن تلتزم الدولة بتقديم تعليم مجاني في مرحلة الأساس وكذلك في مراحل التعليم التالية للمتفوقين ولغير القادرين.

ولما كانت الاستثـمارات في توفير متطلبات المؤسـسة التعليمية في مـجال الأبنية والسلع والبرمجيات التعليمية (القرطاسيات، الكتب، مـعدات المختبرات والتقنيات السمعية والبصرية وبرمجيـات المعلومات) في تزايد مستـمر فيتـوجب وضع استراتيجيـة عربية لقيـام شركات حكومية وخاصة متخصصة للاستثمار والإنتاج في هذا المجال.

يتضح من عرضنا لنموذج منتدى الفكر العربي والذي طرح كمخطط واستراتيجية للتعليم في الوطن العربي خلال القـرن الحادي والعشرين أنه يتشـابه في بعض جوانبه مع ذلك الذي طرحته منظمة اليونسكو كنموذج عالمي.

3 ـ النماذج الوطنية :

النماذج الوطنية لمدرسة المستقبل متعددة، بدأ طرحها منذ بداية الثمانينات، ولعل من أبرزها النموذج الأمريكي والنموذج الماليزي.

ـ النموذج الأمريكي :

تقوم الاستراتيجية الأمريكية للتعليم في القرن الحادي والعشرين على أربعة مسارات والتي وضعت على أساسها المبادئ والأسس الحاكمة للاستراتيجية الأمريكية ومن ثم الأهداف القومية للتعليم الأمريكي في القرن الحادي والعشرين.

وتتكون المسارات الأربعة للاستراتيجية من :

أ ـ تطوير جذري للمدارس القائمة الآن لتكون أكثر التزاما وتحملا للمسؤولية من أجل تلاميذ اليوم.

ب ـ تطوير وإبداع جيل جديد من المدارس من أجل تلاميذ الغد.

ج ـ تطوير وتقديم برامج للتعليم المستمر من أجل الكبار الذين تركوا المدارس والتحقوا بالعمل.

د ـ تكوين وتطوير مجتمعات للتعليم وبيئات تتوفر فيها دائما فرص التعلم.

وعلى أساس تحديد هذه المسارات تم وضع المبادئ والأسس الحاكمة للاستراتيجية الأمريكية للتعلم في القرن الحادي والعشرين والتي تتمثل في .

1 ـ التعلم فرض وحق للجميع.

2 ـ التعليم أداة لصناعة القوة والتقدم.

3 ـ تطوير التعليم ليواكب العصر وما يجري من تغيرات عالمية سياسية وتقنية واقتصادية.

4 ـ تطوير التعليم من خلال توسعه الكمي والرأسي وتحقيق الجودة النوعية والتميز الكيفي في المدخلات والمخرجات معا.

5 ـ إعادة اكتشاف التربية لتحقيق قيم الحق والخير والجمال.

6 ـ استحداث مدارس جديدة تقوم على طرق وأنظمة جديدة للتعليم تستند إلى أسس من البحث والتطوير العلمي وليس فقط بناء مدارس حديثة مزودة بتقنيات متطورة.

7 ـ تأكيد المفاهيم التربوية الحديثة في المدارس الجديدة التي سيتم إنشاؤها وترجمتها إلى واقع تربوي وممارسات تعليمية.

8 ـ قيام العملية التربوية التعليمية على أساس معايير ومستويات يتم تحديدها والاتفاق عليها بدلا من أن ينظر إليها كعملية وعلاقة سببية بين مدخلات ومخرجات.

9 ـ مسؤولية التربية عن إعداد الفرد لحياة المواطنة والمشاركة الديمقراطية.

10 ـ مسؤولية التربية عن تنمية الإبداع والقدرة على التفاعل مع مستقبل مجهول المعالم.

11 ـ ضرورة التخطيط الاستراتيجي المعتمد على النظرة البعيدة والمستقبلية.

وعلى أساس هذه المبادئ والأسس للاستراتيجية الأمريكية للتعليم في القرن الحادي والعشرين تم تحديد الأهداف القومية للتعليم والتي سيقوم عليها ويعمل على تحقيقها النظام التعليمي الأمريكي في القرن الحادي والعشرين.

كما أن بناء المناهج التي تم طرحها في النموذج الأمريكي يقوم على أساس الشراكة بين الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات ومجالس المناطق المحلية والجامعات وشركات تصميم ونشر الكتب الدراسية. وتقوم المناهج على ثلاثة أسس رئيسية هي : أن يكون محورها تحقيق التعلم، وتمكين الطلاب من المعارف والمهارات الأساسية وتمكينهم من مواصلة التعلم الذاتي.

ومن أهم جوانب النموذج الأمريكي لمدارس المستقبل ذلك المتعلق بتطوير أساليب وآليات للتقويم والامتحانات والمساءلة لمختلف جوانب العملية التعليمية ومؤسساتها وذلك من أجل جعل التعليم والتعلم والأداء بمؤسسات التعليم على مستوى عال من الكفاءة.

فهناك تطوير لنظم التقويم والامتحانات على المستوى القومي تقوم به منظمات خاصة تعمل لتحديد معدلات قومية واختبارات دورية للإنجاز والقدرات والمهارات والمعارف والكفاية للتلاميذ في الفئات العمرية 9 و 13 و 17 تركز على القراءة والكتابة والرياضيات والعلوم والدراسات الاجتماعية.

وعلى مستوى قياس وتقويم الأداء المؤسسي يجري تطوير وتعميق مبدأ المحاسبة والمساءلة وربط الثواب والعقاب بالناتج والإنجازات للمؤسسات وللأفراد العاملين بها من إداريين ومعلمين وفنيين.

ويركز النموذج الأمريكي لتعليم المستقبل على تطوير الإدارة التعليمية والمدرسية. فالتوجه البارز في النموذج هو نمو وتدعيم مفهوم الشراكة في الإدارة التعليمية والمدرسية بين الجهات الحكومية في كافة مستويات الولايات، والمناطق المحلية وفي مؤسسات وهيئات القطاع الخاص والمجتمع المدني والأفراد. وعلى مستوى الإدارة المدرسية يسعى النموذج الأمريكي لمنح المدارس مزيدا من الحرية لتدعيم مبدأ الإدارة والمبادرة الذاتية.

والتوجه العام للنموذج الأمريكي في مجال التمويل يقوم على أساس فتح المجال للقطاع الخاص لتمويل التعليم والذي يعني مزيدا من الخصخصة للنظام التعليمي مع ضرورة استمرار الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات والسلطات المحلية في توفير التمويل والمنح للفئات الاجتماعية الفقيرة وللأقليات العرقية.

ـ النموذج الماليزي :

النموذج الماليزي للتعليم تمت صياغته لدولة تحاول الدخول للقرن الجديد على هدي من قيمها الحضارية وعلى تصميم لا يتزعزع بتحقيق مكان متميز صناعيا واقتصاديا وإقليميا وعالميا وذلك بمحاولتها أن تجعل النظام التعليمي يواكب سعيها هذا بل وأن يتعداه.

والنموذج الماليزي في توجهاته العامة نحو إعداد وتهيئة نظامه التعليمي للقرن الحادي والعشرين ركز على إعادة صياغة الفلسفة والأهداف التربوية، وإعادة رسم المناهج ومحتوياتها، كما ركز على التوسع الكمي خاصة في مجال التعليم الفني، وطور أساليبه في إعداد المعلمين وفي التقويم وفي إدخال تقنيات التكنولوجيا الجديدة في التعليم وتم ذلك كله في إطار ما هو قائم من هيكل وتنظيمات تعليمية.

وتمت إعادة صياغة الفلسفة التربوية الوطنية لتؤكد، أن التربية في ماليزيا هي جهد مستمر نحو إنماء طاقة الأفراد إنماء أبعد بواسطة كيفية كلية ومتكاملة بحيث تنتج التربية أفرادا متوازنين ومنسجمين في نموهم الفكري والروحي، والوجداني، والاجتماعي، والجسدي على أساس الاعتقاد الراسخ بالقنوت لله تعالى، ويصمم هذا الجهد لإنتاج مواطنين ماليزيين أصحاب معرفة وكفاءة، يتمتعون بمستويات عليا من الأخلاق وقادرين على حمل المسئولية وتحقيق مستوى عال من التوافق الذاتي، والإسهام في تحسين المجتمع والأمة.

التصور الجديد للمناهج الدراسية الذي طرحه النموذج الماليزي لتعليم القرن الحادي والعشرين يركز في مرحلة التعليم الابتدائي على تعلم المهارات الأساسية في اللغة والرياضيات والعلوم والقيم الروحية والإنسانية.

وفي المرحلة الثانوية الدنيا، التي تبدأ بعد المرحلة الابتدائية والتي تمتد فيها الدراسة إلى ثلاث سنوات يظل المنهج فيها على نفس ما هو عليه في المرحلة الابتدائية مع بعض التعديلات التي أدخلت على وحدة «مهارات العيش» والتي أعيد تنظيمها وتسميتها فأصبحت تسمى في هذه المرحلة باسم «مهارات العيش المتكاملة» وتهدف إلى إنتاج إنسان له إلمام بالتكنولوجيا والاقتصاد، ومبتكر ومجدد ومنتج يثق بذاته ويعتمد على نفسه.

أما منهج المرحلة الثانوية العليا التي مدتها سنتان وتتألف من مدارس أكاديمية وتقنية وفنية فهو يهدف إلى تقديم ثقافة عامة لجميع الطلاب، مع التأكيد على القيم الجمالية والأخلاقية، وإجادة استخدام اللغة الوطنية الماليزية، وإرساء أسس التعليم المستمر طول العمر، والاستخدام السليم للمعرفة. وتم فيها تنظيم المنهج على أساس أربع مجموعات أساسية هي : الإنسانيات، والمواد المهنية والتقنية، والعلوم، والدراسات الإسلامية وذلك بدلا من تنظيمه على أساس شعبتين (الآداب والعلوم).

وتدرس ضمن مناهج مراحل التعليم العام ما يسمى بموضوعات «عبر المنهج» وهي موضوعات تتناول حقوق الإنسان، والديمقراطية، والقيم الروحية والدينية. وتعتبر الأنشطة اللاصفية جزءا أساسيا في مناهج التعليم العام وتتكون من أنشطة رياضية وفنية وعلمية وثقافية واجتماعية ويتم تنفيذها على مستوى المدارس والمناطق والولايات والحكومة الفدرالية.

وتم تحديث وتعديل أساليب وآليات التقويم والامتحانات. وجرى التركيز في التقويم على تقدير النمو الكلي المستمر للمتعلم. وأدخل التقويم محكي المرجع والتقويم الفردي. ويتم التقويم على مستويين مستوى الفصل ومستوى المدرسة. أما التقويم الخارجي فيتم في آخر مراحل التعليم العام. وبدأ تطوير أدوات للتقويم الذاتي لكل من الطلاب والمعلمين.

أما فيما يتعلق بإعداد المعلمين فالنموذج الماليزي يرتكز على الاهتمام ببرامج الإعداد والتدريب قبل وأثناء الخدمة. فكل المعلمين ينبغي أن يكونوا من حملة الشهادات الجامعية. كما أن معاودة تدريب المعلمين إلزامي كل خمس سنوات هذا بالإضافة إلى ضرورة التحاق المعلمين بمراكز مصادر التعليم للمعلمين والتي أنشئت لتحقيق التفاعل الاجتماعي والمهني بين المعلمين.

وفي مجال الإدارة والتمويل فإن النموذج الماليزي سعى لتطوير الإدارة التعليمية والمدرسية من خلال إدخال وتطوير أساليب الإدارة اللامركزية والإدارة الذاتية والاهتمام بالتدريب المتخصص للإداريين. ويتم التمويل للنظام التعليمي من مصادر حكومية حيث أن الميزانية المخصصة للتعليم فاقت تلك المخصصة للدفاع. ويتم من خلال التعاون بين القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية السماح لمؤسسات القطاع الخاص باستخدام التسهيلات الموجودة بالمدارس المهنية والمؤسسات التعليمية التقنية لأغراض التدريب، وبالمقابل يقوم القطاع الخاص بتمويل التعليم وإتاحة الفرص لتدريب الطلاب بمؤسساته.

الجـزء الـثـاني

تصور مـقـترح لـمدرسة الـمستقبل في الوطن العربي

- تـمـهـيـد
- الفلسفة والأهداف
- الـمـنـاهج
- تـقـنـيـات التعليم والتعلم
- الـتـقـويم والامتحانات
- خـريـج مدرسـة الـمـسـتـقـبـل
- معلم مـدرسة الـمـسـتـقـبـل
- الإدارة التعليمية والإدارة الـمـدرسية
- مبنى مدرسة الـمـسـتـقـبـل
- الـتـمـويـل

ـ تمهيد :

من خلال ما تقدم عرضه في الجزء الأول من هذه الوثيقة، يمكن أن نصل إلى بعض الاستنتاجات التي تعيننا على رسم وعرض تصور رؤية مقترحة لمدرسة المستقبل في وطننا العربي، ومن أبرز هذه الاستنتاجات ما يلي :

1 ـ أنه بالرغم من التقدم الذي حدث في مفهوم وأسس ومناهج الدراسات المستقبلية في السنوات الأخيرة فما زال هناك قصور في مناهجها وفي الافتراضات التي تقوم عليها وتستخدمها، والتي في أغلب الأحيان تؤسس على تصور غربي مادي النزعة والتوجه. كما أن المعلومات الضرورية اللازمة لإجراء الدراسات المستقبلية ـ وخاصة في وطننا العربي ـ غير وافية ولا كافية ولا دقيقة. لكن بالرغم من هذا كله، فإن الدراسات المستقبلية قد نبهت إلى إمكانية التخطيط للمستقبل الذي ينبغي أن يقوم على أساس البصيرة النافذة، القائمة على فكر وجهد وعمل مخطط وإدارة للفعل والتنفيذ.

2 ـ أن هناك بعضا من التحولات والمتغيرات الجارية الآن، والتي شكلت وستشكل عالم القرن الحادي والعشرين، في سياقاته الاقتصادية والسياسية والعلمية والتقنية والثقافية والاجتماعية، سيكون لها تأثير كبير في صياغة توجهات وفلسفة وأهداف المؤسسة المدرسية، وبنيتها، وهيكلها، ومناهجها، وإدارتها، وتمويلها، وأساليبها التعليمية، وإعداد معلميها وتلاميذها.

3 ـ إن الصور والمشاهد المتعددة للأوضاع العالمية والعربية والتي تتراوح، ما بين أقصى درجات التشاؤم والسوء إلى أقصى درجات التفاؤل، تحتم على الدول والمجتمعات أن تهتم وبدرجة كبيرة بالمؤسسة المدرسية، فهي ستكون أداة للولوج إما إلى مستقبل مشرق أو مستقبل مظلم.

4 ـ إن ما عرضناه من نماذج وتصورات لتعليم المستقبل، توضح أن المدرسة ستظل هي المؤسسة الرئيسية التي سيعتمد عليها مجتمع القرن الحادي والعشرين في أمر التعليم والتعلم، والتنشئة، والصياغة الثقافية والاجتماعية والقيمية والسياسية، وأنها لن تختفي أو يضعف دورها.

كما أن مهمتها الأساسية، سيكون محورها تمكين المتعلم من «التعلم»، أكثر من تعليمه الحقائق والمعلومات، أو تدريبه على مهارات بعينها. لذا سيصبح «التعلم الذاتي» و«التعلم المستمر» جزءا أساسيا من مهامها. وهذا يعني ضرورة إعادة رسم مهام وأدوار من يعملون فيها ويتعاملون معها من معلمين وتلاميذ. وكذلك إعادة النظر في أساليب إدارة شؤونهم

ومتطلباتهم وتقويمهم. ومن جانب آخر فإن على المدرسة أن تكيف أوضاعها لكي تصبح أكثر قدر ة وشجاعة في التعامل مع محيطها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. فالمشاركة المجتمعية ستكون أمرا أساسيا في كل ما يتعلق باتخاذ القرارات والسياسات التي تعمل على هديها المؤسسة المدرسية، وكذلك في تمويل وتقويم أنشطتها، وفي مساءلتها عن كفاءتها ومواءمتها لتلبية مطالب واحتياجات مجتمعها.

على ضوء هذه الاستنتاجات سنحاول أن نقدم تصورا مقترحا لمدرسة المستقبل، وهذا التصور المقترح راعينا فيه أن يكون في شكل مؤشرات وخطوط عريضة، دون الدخول في التفاصيل، إذ أن التحديد الدقيق لن يكون سهلا ولا حتى ممكنا. فلكل دولة ظروفها وواقعها الخاص. ولقد حاولنا قدر الإمكان أن نبني هذا المقترح والتصور وفي بالنا الواقع العربي في حاضره وإمكانياته المستقبلية، وفي الوقت نفسه لم نغفل إفرازات التوجهات والتجارب العالمية، هذا بالإضافة إلى الاستعانة بمجموعة من الدراسات المعمقة والمركزة والتي قام بإعدادها نفر من الأكاديميين وأهل الخبرة والاختصاص في المحاور المتصلة بهذا التصور وبتكليف من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وسنتناول طرح التصور من خلال المحاور التالية . الفلسفة والأهداف، المناهج، تقنيات التعليم والتعلم، التقويم والامتحانات، خريج مدرسة المستقبل، معلم مدرسة المستقبل، الإدارة التعليمية والمدرسية، المبنى والتجهيزات، والتمويل.

أولا ـ محور الفلسفة والأهداف :

تشكل الفلسفة والأهداف المنطلقات الأساسية والموجهات الحاكمة لأي نظام تربوي وتعليمي ومن ثم لكافة مؤسساته وعملياته وأنشطته. ويتم تحديد فلسفة وأهداف المؤسسة المدرسية في كل عصر ومجتمع على أساس الواقع والتصورات المتصلة بأربعة مسائل : طبيعة المعرفة وطرق اكتسابها، طبيعة المجتمع، طبيعة الفرد، وطبيعة القيم.

فالمعرفة في القرن الحادي والعشرين سيكون ديدنها الزيادة والتفجر والتوسع والتغير الدائم. مما يترتب عليه أن الإحاطة بها لن تكون دائما أمرا ممكنا وإنما الممكن أن يهيأ المرء لمتابعة حركتها، والقدرة على الوصول إليها، والاختيار منها، والتحقق من دقتها.

والمجتمع في القرن الحادي والعشرين، سيكون مجتمعا واسعا مفتوحا تتغير طبيعته باستمرار، وبالتالي يصبح على المدرسة أن تعين المرء باستمرار على متابعة تغير المجتمع وتبدله، من خلال اكتساب مستمر لمعرفة مستمرة دائمة عنه وعما حوله.

وطبيعة الفرد في القرن الحادي والعشرين، لا تحدها حدود المكان أو الانتماء لأي دائرة من الدوائر. فبفضل التطور العلمي والتقني، وزوال كثير من الحدود والقيود القديمة، وظهور حدود أخرى وقيود جديدة، ستتاح للفرد إمكانيات جديدة على مستوى نموه الفكري والعقلي والوجداني والروحاني بل وحتى الجسمي.

ويترتب على هذا، أن تعيد المؤسسة المدرسية من جديد رسم القدرات والمكونات والقيم والمهارات التي تريد أن تنميها في الفرد. فالقيم المتصلة بالحق والخير والعدالة والتي تتبع وتعتمد على مصادر دينية وثقافية وحضارية، في إطار محلي أو وطني أو على الأكثر قومي، ستصبح وبشكل متزايد تجابه بقيم تتبع وتحدد على المستوى العالمي. والمؤسسة المدرسية ستحتاج ليس فقط إلى العناية بغرس بعض هذه القيم الوافدة، ولكن تمكين الفرد من التعامل الإيجابي والواعي والناقد مع هذه القيم الوافدة، والمطروحة على النطاق العالمي.

وبناء على ما ذكر، وفي ضوء التصور الإسلامي العميق للكون والإنسان والحياة، وتأكيده على دور التربية في الإسلام، وحثه على استخدام العقل، ونظرته إلى الإنسان وحضارته الإنسانية، ودعوته إلى عمارة الكون، وعنايته بالعمل، واستنادا إلى المبادئ التي اعتمدتها استراتيجية تطوير التربية العربية لبناء وصياغة الفلسفة والأهداف التربوية، والرؤية المستقبلية للتعليم في الوطن العربي، فإنه يمكن اقتراح إطار لصياغة فلسفة المدرسة وأهدافها في القرن الحادي والعشرين كما يلي :

1 ـ تعزيز الانتماء الديني والقومي لدى الأجيال العربية في سياق التواصل الحضاري

والإنساني، وبما يمكن من التصدي الواعي للغزو الثقافي، وحماية الثوابت الحضارية العربية الإسلامية، ومواجهة التحديات السلبية للعولمة.

2 ـ تدعيم وترسيخ وإكساب قيم الحق والخير والعدالة القائمة على هدى من العقيدة الدينية، والتراث الثقافي المحلي والوطني والقومي والإنساني للمجتمع والفرد العربي.

3 ـ تمكين المتعلم من التعامل والتكيف الإيجابي والفعّال، مع بيئته ومجتمعه المحلي والوطني والقومي والعالمي، وتمكينه من فهم الحضارات، والحوار الهادف والبنّاء مع الآخرين أفرادا وجماعات.

4 ـ إكساب المتعلم مهارات التعلم الذاتي، والبحث والحصول على المعرفة من منابعها المتعددة والتعامل معها واستخدامها.

5 ـ تنمية شخصية المتعلم من جوانبها المتعددة، بما يمكنه من الإسهام الفاعل في تحقيق ذاته، وتقدم مجتمعه والمحافظة على بيئته.

6 ـ إكساب الفرد أنماط التفكير، وبخاصة التفكير الناقد، والتفكير الإبداعي، والتفكير العلمي، والتفكير الموضوعي، بما يمكنه من صنع المستقبل والتكيف معه بالمرونة والاستجابة المناسبة.

7 ـ تمكين المتعلم من الاستيعاب السليم لمفاهيم الديمقراطية (الشورى) والسلام العادل والشامل، وحس بالمسؤولية، والحرية، وفهم الإنسان لنفسه وحقوقه وواجباته، ضمن إطار السياسة التربوية والمصلحة الوطنية والقومية.

8 ـ تحقيق وتدعيم الإيمان بأهمية العلم والتقانة، وضرورة امتلاك مهاراتهما، ومقومات ومهارات التعامل واستخدام المبتكرات والأجهزة العلمية والتقنية مثل أجهزة الحاسوب وأدوات التحليل الرمزية.

9 ـ إسهام التربية بشكل فاعل في التنمية البشرية، وتعميق تفاعلها مع متطلبات التنمية المستدامة. وتلبية حاجات سوق العمل والإنتاج الآنية والمستقبلية.

10 ـ انفتاح التربية في مختلف مجالاتها على التجارب الدولية والاتجاهات المعاصرة أخذا وعطاء، في إطار الهوية الثقافية للأمة العربية وتراثها الحضاري المجيد.

11 ـ تحقيق وتدعيم المشاركة والمسؤولية المجتمعية، في تخطيط التعليم وتمويله وإدارته، بما يضمن تطبيق ديمقراطية التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

12 ـ إقامة الجسور بين مراحل وحلقات التعليم المختلفة من جانب، وبينها وبين برامج التعليم غير النظامي واللانظامي.

13 ـ تمتع الأنظمة التـربوية في الدول العربية بدرجـة عالية من المرونة حتى تتـجاوب مع المستجدات والتحولات العالمية.

14 ـ تأكيد الدور التـربوي لمؤسسات المجتمع والأسـرة ومسئولياتهـا في تطوير العملية التربوية وإشراك الأسرة وأولياء الأمور والمؤسسات والجمعيات المؤثرة في البيئة المدرسية.

15 ـ تحديد التغيرات المطلوبة في ثقافة المؤسسة المدرسية لتتمكن من تنمية ثقافة ذات قيم تشجع الإبداع وتحرص على إتقان العمل وتحسين نوعيته.

16 ـ جعل المدرسة مؤسسة للبحث والتطوير والتدريب.

17 ـ وضع هيكلية جديدة للمدرسة وتحديد معايير لأداء المهام والواجبات للعاملين فيها، لتتمكن من تحقيق أهدافها.

18 ـ التعامل مع المدرسة علـى أنها نظام مفتوح وتحويل بيئـتها الحالية إلى بيئة مـفتوحة تعتمد على شبكات المعرفة ووسائل التقنية الحديثة.

ثانيا ـ محور المناهج :

التفجر المعرفي الذي سيكون من أهم معالم مجتمع القرن الحادي والعشرين، وتعدد مصادر المعرفة، والتنامي في المطالب الاجتماعية للمحافظة على الهوية، ستكون من أهم المتغيرات التي تستدعي إعادة رسم الأسس التي ينبغي أن يقوم عليها منهج المدرسة وكذلك مكوناته ومحتواه وسياسات وآليات وضعه.

وبناء على هذا يمكن اقتراح بعض المؤشرات حول الأسس والمبادئ والسياسات التي ينبغي أن يعتمد عليها عند وضع وتحديد مناهج مدرسة المستقبل وأهمها :

1 ـ النظر إلى المناهج على أنها منظومة متكاملة، وتحديد آلية إعدادها التي تراعي تعدد الجهات المشاركة في اختيار مضامين محتواها، وعدم اقتصار ذلك على المختصين، وذلك بسبب تسارع إنتاج المعرفة وإنتاج التقانة وزيادة وسائل الإعلام والاتصال، مع المراجعة الدائمة والمستمرة لها.

2 ـ أن تحدد المواد الأساسية التي يجب أن يتعلمها الطالب في مدرسة المستقبل بما يحقق تكيف خريج هذه المدرسة مع متغيرات العصر ومتطلبات المجتمع.

3 ـ العمل على إعداد جذع مشترك للمناهج الدراسية في الدول العربية يسهم في وحدة الفكر والمعرفة، ويسمح في الوقت نفسه بالمرونة اللازمة لإبراز خصوصيات كل بلد.

4 ـ إيلاء مناهج اللغة العربية عناية خاصة للارتقاء بمستوى تعليمها وإكساب مهاراتها بوصفها اللغة الأم وأداة التواصل التاريخي والاجتماعي والثقافي والعلمي، ووسيلة لتأكيد الهوية العربية.

5 ـ الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية بوصفها قنوات ووسائل الاتصال بالعالم الخارجي والحضارة الإنسانية.

6 ـ التوسع بالمعارف العلمية الحديثة في محتوى المناهج والتركيز على المجالات الأساسية الهامة لمجتمع القرن الحادي والعشرين والمتمثلة في : موضوعات البيئة، والمعلوماتية، وعلوم الاتصال، والعلوم الدقيقة، والثقافة، بالإضافة إلى الموضوعات التقليدية في العلوم والإنسانيات وموضوعات العلوم الدينية والإعلامية والثقافية.

7 ـ تنظيم المنهج بما يمكن الفرد من التعلم الذاتي والتعلم المستمر وتفريد التعليم لمقابلة الاحتياجات الخاصة.

8 ـ التركيز على منظومة القيم الوطنية والقومية والأخلاقية لمواجهة التغيرات الناجمة عن التطور العلمي والتقني.

9 ـ مراعاة إدخال التربيـة المهنية في التعليم الأساسي واعتمادها أساسـا للتوجيه المهني، والتنويع في التعليم الثانوي، أما التخصص فمجاله التعليم العالي.

10 ـ تخصـيص مسـاحات أوسع للنشـاطات العملـية والتجـارب التطبيـقيـة في المناهج الدراسية بما يسهم في تكوين المهارات الحياتية وربط المعارف بالبيئة والحياة.

11 ـ بناء المناهج الـدراسيـة بما يـخدم الـتوجـه نـحو الـتعـليم التـعـاوني والابتكاري والاستكشافي الذي يركز على مـشاركة المتعلم ونشاطه وتعزيز الدور الإشـرافي والتوجيهي للمعلم.

12 ـ أن توضـع مواصفات للكتب المدرسية والبرمجيات والمواد التعليمية الأخرى المسموعة والمقروءة والمرئية المطلوبة للمدرسة.

13 ـ العمل عـلى إحداث مركـز عـربي لتطوير المناهج الدراسـية يسهم في إعـداد المناهج وتطويرها في الدول العربية وبشكل مستمر.

14 ـ تحقيق التكامل الأفقي والرأسي في بناء المناهج الدراسية بما يمنع التداخل والتكرار.

ويتطلب منهج مدرسة المستقبل موجهات جديدة للأساليب والآليات والجهات التي تشارك في وضعه وتطويره. فمبـدأ المشاركة وعلى كافة المستويات (القومـية والوطنية والمحلية) لا بد من الأخذ به في وضع المنهج وتحديد محتواه.

فعلى المسـتوى القومي يمكن تحديد ووضع الخطوط العـريضة والتوجهـات لما ينبغي أن يكون عليـه المنهج. وعلى المستـوى الوطني تحدد المنـطلقات الوطنيـة للمنهج وعلى المسـتوى المحلي تتـرك مساحـة للتنوع في المنهج يتسـق مع خصائص المجـتمع والبـيئة المحلـية وعلى مستوى المؤسسة المدرسية ينبغي أن تترك مساحة للهيئة التدريسية في تحديد محتوى المنهج. وبهذا يمـكن أن تقوم سـياسات وضع المـنهج على إفسـاح مجال واسـع للمشـاركة والإبداع والتجديد.

ثالثا ـ محور تقنيات التعليم والتعلم :

لما كانت تقنيات التعليم والتعلم ذات أهمية بالغة في تطوير طرائق التعليم، وتبسيط المعرفة، وتكوين المهارات العملية والتطبيقية لدى المتعلمين ونظرا للتطور الكبير الذي يشهده التقدم التقني في مختلف مجالات الحياة، والذي أصبح من سمات العصر المميزة، فإن مدرسة المستقبل ينبغي أن تولي هذا الموضوع أهمية خاصة وذلك عن طريق :

1 ـ إبراز المفهوم الشامل لمنظومات تقنيات التعليم والتعلم والتي تضم :

ـ منظومة التقنيات الحديثة المتمثلة بالمعلوماتية وتطبيقاتها.

ـ منظومة التقنيات الخاصة بالأجهزة والوسائل التقنية المساعدة التي تمثل الحالات الحسية للمعرفة أو التي تساعد على تعلمها في مجالات العلوم الأساسية والإنسانية وعلوم اللغات.

ـ منظومة التقنيات المستخدمة في الإعلام التربوي والبرامج التعليمية التلفزيونية.

2 ـ إبراز دور الحاسوب كوسيلة تعليمية وتشجيع إنتاج البرامج التعليمية المدمجة (C D) التي تمثل الكتب الإلكترونية المساعدة على التعلم الذاتي، وإنتاج البرامج التعليمية الحاسوبية التي تبث عبر شاشة التلفزيون بخبرات وطنية تقليلا للكلفة وتعزيزا لوظيفة هذه البرامج.

3 ـ تحديد موقف المدرسة من التوسع في استخدام الحواسيب الشخصية والمعامل المحمولة والرزم التعليمية وانعكاساتها على عمليات التعليم والتعلم داخل مدرسة المستقبل وخارجها.

4 ـ إقامة مؤسسات عربية لإنتاج برمجيات تعليمية باللغة العربية تلبي متطلبات تنفيذ المناهج الدراسية.

5 ـ دعوة المنظمات الدولية والإقليمية (اليونسكو ـ الأسيسكو ـ مكتب التربية العربي لدول الخليج) إلى التعاون والتنسيق من أجل تنفيذ برامج مشتركة في مجال إعداد المواد التعليمية والبرمجيات اللازمة لعمليات التعليم والتعلم.

6 ـ التوسع بإحداث مراكز وطنية لإنتاج الوسائل التعليمية، والعمل على تشجيع الصناعات التربوية في مجال تقنيات التعليم وطنيا، وإسهام المصانع المحلية والمدارس المهنية والفنية الصناعية في هذا المجال.

7 ـ اعتبار استخدام التقنيات التربوية في التعليم والتعلم إحدى الكفايات الأساسية لمعلم مدرسة المستقبل، وإعطاء أولوية لتأهيل المعلمين لاستخدام التقنيات الحديثة في التعليم حرصا على الاستثمار المفيد لهذه التقنيات وتيسيرا لاستخدامها في تطوير طرائق التعليم.

8 ـ إيجاد البدائل الاقتصادية التي تيسر على المعلمين والطلبة اقتناء أجهزة الحاسوب تنمية لمهاراتهم وثقافتهم الحاسوبية.

9 ـ استخدام التقنيات الحديثة في تنفيذ الأنشطة خارج المدرسة والتي ترتبط بالمنهاج المدرسي لما لها من دور تربوي واجتماعي في التكوين المتوازن للطلاب وربط المدرسة بالبيئة والمجتمع.

10 ـ تأكيد توظيف تقنيات المعلومات وتأثيرها في كل عنصر من عناصر العملية التعليمية داخل المدرسة وخارجها. والتوسع في إقامة واستخدام شبكات الحاسوب والاتصال في مجال التعليم والتعلم والإدارة التربوية والتعليمية والمدرسية، وتطوير نظام معلومات تربوية وتعليمية متكامل بربط وزارة التربية بالمديريات والأقسام الإدارية والفنية المختلفة وصولا إلى المدرسة، لتسهيل تبادل المعلومات وتوفير البيانات لاتخاذ القرارات على كافة المستويات. وكذلك ربط المؤسسات المدرسية بالمؤسسات التربوية والتعليمية الأخرى ذات الصلة من خلال التوسع في استخدام شبكات المعلومات والاتصال.

11 ـ الاعتناء بالمنظومات التربوية الإحصائية العربية لضمان وجود القراءة الإحصائية الدقيقة لوطننا العربي، ووضعها على شبكة المعلومات الإلكترونية بعد توحيد الأساليب المعتمدة في إعداد الإحصاءات والبيانات التربوية.

رابعا ـ محور التقويم والامتحانات :

تستدعي التغيرات المتوقعة في أهداف مدرسة المستقبل ومناهجها اعتماد توجهات جديدة لسياسات وآليات التقويم والامتحانات. وينبغي في هذا المجال مراعاة ما يلي :

1 ـ إبراز شمولية التقويم لجانبين أساسيين · تقويم الطالب وتقويم العملية التربوية بكل مكوناتها وفق أساليب وأدوات ملائمة.

2 ـ تحديد الكفايات والمعايير لكل عنصر من عناصر العملية التعليمية داخل المدرسة.

3 ـ الارتقاء بمستوى التقويم التربوي في المدرسة بحيث يكون نشاطا يرافق عملية التعليم والتعلم في جميع مراحلها ويؤكد على الإتقان.

4 ـ إيلاء اهتمام خاص لتقويم مدرسة المستقبل تقويما ذاتيا وتقويما خارجيا وتشخيص عناصر البيئة الداخلية والخارجية لها بصورة مستمرة وشاملة وأن يطبق نظام الجودة وفق محكات تتطور لتصل إلى المستويات العالمية.

5 ـ تأكيد ممارسة التطوير الذاتي للمؤسسة المدرسية القائم على التقويم والتعامل مع المدرسة على أنها وحدة تربوية تسهم في عملية التغيير والتطوير النوعي.

6 ـ التركيز في تقويم الطالب على :

- تقويم المهارات والجوانب القيمية، إضافة للتحصيل المعرفي.
- التقويم المستمر خلال العام الدراسي وعدم الاقتصار على الامتحانات النهائية، وبخاصة في الشهادات العامة لعدم موضوعية هذا التقويم.
- تقويم التجارب والتطبيقات العملية التي يقوم الطالب بتنفيذها.
- اعتماد التقويم الذي يهتم بتحديد مدى تقدم الطالب وإتقانه المهارات المطلوبة، وليس مقارنة أدائه بأداء الطلاب الآخرين.
- تبني التقويم الذاتي بواسطة الحاسوب وغيره من الأساليب الأخرى الملائمة.

7 ـ إقامة أجهزة ومؤسسات حكومية، أو شبه حكومية، أو مشتركة أو أهلية أو خاصة، للقيام بالتقويم الشامل للنظم والعمليات والأنشطة التعليمية.

8 ـ ضرورة تنوع مصادر التقويم وتهيئة المناخ النفسي المريح للطلاب وبخاصة خلال الامتحانات.

9 ـ تنمية ثقافة الأهل لفهم نتائج التقويم لدى أبنائهم ومدلولاتها والانعكاسات النفسية التي تنشأ من خلال تعامل الأهل مع الطلاب خلال الامتحانات.

10 ـ التوسع بخطط التقويم المقارن بين الدول العربية من خلال المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

11 ـ العمل على وضع معايير وبناء مقاييس عربية لمستويات جودة التعليم، والاستئناس بالمعايير العالمية.

12 ـ العمل على إيجاد دليل للتقويم في مختلف مستوياته تستعين به الدول العربية في تطوير أساليب التقويم.

13 ـ العمل على إقامة مركز عربي للتقويم والامتحانات.

14 ـ دراسة إمكانية إيجاد نظام موحد للشهادة الثانوية في الدول العربية، خاصة في ضوء التوجهات الحادثة في أنحاء كثيرة من العالم، نحو إنشاء نظم وآليات لمناهج وامتحانات وشهادات موحدة إقليمية أو عالمية للمرحلة الثانوية ولعل من أشهرها «البكالوريا العالمية».

خامسا ـ محور خريج مدرسة المستقبل:

لتمكين خريج مدرسة المستقبل من التعامل مع مطالب المستقبل وتحدياته، هناك عدد من الكفايات والمهارات التي ينبغي أن يمتلكها، مما يستلزم مراعاتها عند تحديد الأهداف التربوية ومحتوى المناهج الدراسية، والارتقاء بها وتنميتها لدى المتعلمين وتهيئة المناخ المساعد داخل المدرسة وخارجها على استخدامهم لها ومن أهم هذه المهارات ما يأتي:

1 ـ القدرة على المحافظة على الهوية الوطنية والقومية والدينية والثقافية، محصنا من تأثيرات العولمة والغزو الثقافي، بعد أن أصبح العالم قرية كونية واحدة.

2 ـ امتلاك مهارات التواصل الثقافي والحضاري في عالم متغير.

3 ـ امتلاك مفاتيح المعرفة ليصبح قادرا على التعلم الذاتي ومتابعة التعلم.

4 ـ القدرة على ضبط الذات وتحمل المسئولية، والالتزام بالمبادئ الأخلاقية.

5 ـ القدرة على العمل مع الفريق في إطار روح التعاون والمشاركة والمبادرة والإبداع، وامتلاك أخلاقيات العمل.

6 ـ امتلاك مهارات التفكير الناقد، والاستدلال، والنقد البنّاء، والحوار مع الآخر

7 ـ القدرة على حل المشكلات واتخاذ القرار.

8 ـ القدرة على التخطيط للمستقبل والنجاح فيه.

9 ـ امتلاك مهارة التكيف والمرونة في العمل ومجالات الحياة المتعددة.

10 ـ القدرة على إجراء البحث وتطبيق البيانات.

11 ـ مهارة استخدام أجهزة الحاسب الآلي وأنواع التقنيات الحديثة الأخرى، في مختلف جوانب الحياة.

12 ـ التمكن من اللغة العربية وإتقان مهاراتها.

13 ـ القدرة على استخدام أكثر من لغة حية.

14 ـ القدرة على إدراك أهمية الزمن واستثماره بالشكل الأمثل.

وما تقدم يستلزم إعداد مصفوفات بالكفايات الملائمة لخريج مدرسة المستقبل، تستعين بها الدول العربية عند تحديد مواصفات المناهج وطرائق التعليم والتعلم.

سادسا ـ محور معلم مدرسة المستقبل :

التغيرات الحادثة في مجال الإنتاج المتسارع للمعرفة وتعدد مصادرها وتيسر الحصول عليها، والنمو المتزايد لإمكانية التعلم الذاتي، والتوجه نحو «التعلم المستمر»، من أهم المؤثرات التي ستحدد إلى مدى بعيد دور المعلم في العملية التعليمية. لذا فإن هناك عددا من الخصائص والمواصفات التي ينبغي أن تتوافر في معلم مدرسة المستقبل لتمكنه من أداء أدواره بالشكل المطلوب وهي :

1 ـ الفهم العميق للبنى والأطر المعرفية في الموضوع الذي يدرسه واستخداماتها وطرق الاستقصاء التي تم بها توليدها أو إنتاجها، والمعايير والقواعد التي تستخدم في الحكم عليها من حيث صحتها، وتاريخها وكيفية تطورها.

2 ـ فهم جيد للتلاميذ الذين يدرسهم، من حيث خصائصهم التي تؤثر في تعلمهم ويشمل هذا الفهم معرفة دوافعهم وأساليبهم المتصلة بالتعلم.

3 ـ القدرة على استخدام التعلم الفعال، والطرائق والأساليب المناسبة لتحويل المحتوى الذي يراد تدريسه إلى صيغ وأشكال قابلة للتعلم.

4 ـ فهم أساليب وطرائق التقويم الملائمة لتشخيص قدرات الطلبة واستعداداتهم لتعلم موضوع ما وقياس ما حققوه من تعلم.

5 ـ التفاعل مع الطلاب وإتاحة الفرصة للمناقشة والحوار، وإقامة علاقات ديمقراطية معهم، والتحرر من الصورة التقليدية للمعلم.

6 ـ الرغبة في التعليم والقدرة على التعلم الذاتي.

7 ـ الاتزان الانفعالي.

8 ـ القدرة على تبسيط المعارف واستخدام التقانات الحديثة في البحث والتدريس.

9 ـ القدرة على تطوير ذاته، وتحسين الطرائق التي يتبعها في التعليم وفي تحفيز المتعلمين على المبادرة والمشاركة باتخاذ القرار.

10 ـ القدرة على تحقيق التواصل الفعّال بين المدرسة والأسرة والمجتمع المحلي.

11 ـ امتلاك مهارات استخدام الحاسوب في الحياة العملية وفي التعليم كوسيلة تساعد على تطوير طرائق التدريس وتجعلها أكثر تشويقا وفعالية.

ويترتب على التغير في دور المعلم والخصائص والصفات التي ينبغي أن يتميز بها وضع سياسات وآليات لإعداده وتدريبه تهتدي بالموجهات الآتية :

1 ـ تمهين التعليم والعمل على إعداد مصفوفة الكفايات اللازمة لإعداد المعلم للتمكن من القيام بأدواره التربوية والاجتماعية والقومية والإنسانية.

2 ـ وضع الآليات التي تمكن من تغيير دور المعلمين في العملية التعليمية التعلمية من الارتكاز على التعليم إلى التعلم الذاتي المستمر.

3 ـ تأكيد أهمية دور المعلمين في أي تطوير تربوي مستقبلي وضرورة إعادة النظر في أساليب إعدادهم في كلية التربية ومشاركة وزارات التربية والمعارف في وضع الكفايات والبرامج النظرية والتطبيقية وتحسين مستواهم المعيشي.

4 ـ أن يعد معلم كل مرحلة من مراحل التعليم (رياض الأطفال، الأساسي، الثانوي العام و الفني والتقني) إعدادا متخصصا يتسق مع المرحلة التي يعمل بها.

5 ـ أن يصبح التدريب والتعليم المستمر وإعادة التدريب للمعلمين أمرا إلزاميا.

6 ـ إدخال الموضوعات الجديدة في المعلوماتية وطرائق استخدام التقانات الحديثة في التعليم، وفي مناهج إعداد المعلمين، مع التركيز على التطبيقات المسلكية وأساليب التقويم.

7 ـ تحديد معايير علمية وتربوية وصحية وثقافية ملائمة لانتقاء المعلمين، تمكن من ترغيبهم بعملهم وتحفيزهم لتطوير ذواتهم وخبراتهم.

8 ـ اعتماد سلم رتبي لترقية المعلم وظيفيا، يبنى على نموه المهني وعطائه الوظيفي، على أن يرتبط ذلك بحوافز مادية ومعنوية مجزية.

9 ـ توفير الحوافز المادية والمعنوية للمعلم، تكريما لرسالته التربوية والقومية، وحرصا على توفير العناصر الكفوءة في مهنة التعليم التي تتوافر لديها الرغبة في التعليم أولا، والكفاءة العلمية والتربوية ثانيا.

10 ـ العمل على إنشاء جمعيات ونقابات للمعلمين ذات أهداف تربوية وثقافية واجتماعية تسهم في رفع سوية المعلمين وزيادة عطائهم وحل مشكلاتهم.

سابعا ـ محور الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية :

من أهم التغيرات التي سيشهدها القرن الحادي والعشرين، والتي ستؤثر على فلسفة وتوجه وهيكل وممارسات الإدارة التعليمية والمدرسية تلك المتصلة بتنامي المطالبة بالمشاركة، لمختلف الجماعات والمؤسسات في اتخاذ القرارات، وإدارة كل ما يمس مصالحها وتطلعاتها. وتلك المتصلة بالمساءلة والمحاسبة لأداء المؤسسات. ويضاف إلى ذلك تعقد العمل الإداري والمتطلبات الفنية والمهارية والمهنية المتصلة به.

كل هذه التغيرات تستدعي إعادة النظر في الأساليب والسياسات والممارسات الإدارية على كافة مستويات النظام التعليمي ودوائره، والأخذ بنظر الاعتبار ما يأتي :

1 ـ إيلاء الإصلاح الإداري على مستوى الإدارة التربوية والإدارة المدرسية اهتماما خاصا، وأن تعزز مهارات إدارة التغيير للنهوض بالتربية.

2 ـ التوجه نحو اللامركزية في الإدارة التربوية على مستوى الإدارة المركزية والإدارات الفرعية، وبما يمكن من تطوير العملية التربوية، وتعزيز الاستقلال المالي والإداري للمدرسة وإعطاء مديرها صلاحيات إدارية ومالية أوسع.

3 ـ التوسع باستخدام المعلوماتية في تحديث الإدارة التربوية والإدارة المدرسية عن طريق إقامة الشبكات الداخلية فيما بينها والبريد الإلكتروني والربط بشبكة المعلومات العالمية (الانترنات والانترنيت) وغيرها، وهذا يقتضي تدريب العناصر الإدارية مسبقا، ورفع كفاياتهم في مجالات استخدام الحاسوب وتطبيقات المعلوماتية في العمل التربوي والمدرسي.

4 ـ إقامة معاهد خاصة لتأهيل العاملين في الإدارات التربوية والإدارات المدرسية، وإدخال شرط المؤهل الإداري التربوي في أسس القبول للعمل في الإدارات التربوية.

5 ـ إحداث أنظمة خاصة بالتوجيه والإشراف الإداري في المدارس، وإعطاء التقويم الإداري دوره في العملية التربوية وفق أسس ومعايير تقويمية تمكن من التقويم الدوري للعاملين في الإدارات الفرعية والمدرسية، وتسمح بتحقيق مبدأ التحفيز والمساءلة.

6 ـ العمل على إيجاد مصفوفات للكفايات التي ينبغي أن يتحلى بها مدير المدرسة واعتمادها في التأهيل والتدريب والتقويم، والعمل على تعزيز اتجاه الإدارة المؤسسية ونظام الجودة الشاملة.

7 ـ العمل على إيجاد المجالس التربوية التي يشارك فيها ممثلون من المجتمع المحلي وقطاع الأعمال والمنظمات والجمعيات المعنية وأولياء الأمور، إضافة إلى المربين العاملين في التربية لبحث ومتابعة سير العملية التربوية، وتقويم أدائها تحقيقا لمبدأ الديمقراطية والمشاركة وانفتاح المدرسة على المجتمع.

8 ـ إشراك الطلاب بصورة مناسبة في الحياة المدرسية بكل جوانبها، تعزيزا لقيم الديمقراطية وتعويدا لهم على ممارستها.

ثامنا ـ محور مبنى مدرسة المستقبل :

تستدعي التطورات والتغيرات المتوقعة في أهداف وفلسفة التعليم والمناهج الدراسية والتوسع المتزايد في استخدام تقنيات جديدة للتعليم والتعلم أن يعاد النظر في التصميم المعماري والهندسي لمدرسة المستقبل وفقا لما يأتي :

1 ـ مراعاة جودة البناء المدرسي من الناحية النوعية في إطار دراسة الكلفة الاقتصادية واستخدام البدائل المناسبة، وبخاصة الخامات المحلية.

2 ـ التأكيد على إسهام المجتمع المحلي في تحديد مواقع الأبنية المدرسية، مع مراعاة تطبيق معايير الخريطة المدرسية.

3 ـ التنوع في البناء المدرسي والتجهيزات وفق نماذج متعددة، بما يتواكب مع العمليات التي تتم داخل المدرسة وتبعا للمرحلة التعليمية ونوع التعليم والبيئة المحلية والظروف المناخية.

4 ـ التأكيد على توفير قاعات الأنشطة المتعددة الأغراض، إضافة إلى ضرورة توفير قاعات تسهم في التعليم التعاوني على شكل مجموعات تسمح بالحوار المتبادل بين الطلاب أنفسهم.

5 ـ تطبيق نظام القاعات الدراسية التخصصية، نظرا لما توفره من بيئة تعليمية وتعلمية مناسبة، وتسمح باستخدام التقانات المتوافرة في عملية التعلم.

6 ـ التوجه نحو البناء المدرسي القابل للاستخدامات المتعددة الأغراض تحقيقا، للاستثمار الأمثل وتقليل الكلفة المالية.

7 ـ إيلاء مسألة صيانة المدارس أهمية خاصة، حرصا على استمرار صلاحيتها.

8 ـ التركيز على البعدين الوظيفي والاجتماعي للبيئة، والاستفادة من مكوناتها الحية والفنية والمادية في تصميم البناء المدرسي وتنفيذه واستخدامه.

9 ـ التركيز على المعايير الفنية المناسبة للبناء المدرسي، وبخاصة ما يتعلق بالمساحة المخصصة للطالب ضمن قاعة الصف تخفيفا للكثافة الطلابية العالية.

10 ـ مرعاة البناء المدرسي لأوضاع الطلاب ذوي الحاجات الخاصة.

11 ـ اعتماد منهجية الخريطة التربوية والمدرسية في التخطيط لتوفير الأبنية على مستوى القطر ومناطقه الإدارية.

تاسعا ـ محور التمويل :

إن التحولات والتغيرات التي سيشهدها النظام التعليمي في القرن الحادي والعشرين ومنها . (الأعداد المتزايدة من التلاميذ، وتبني سياسات الخصخصة، وتقليص دور الدولة في تقديم وتمويل الخدمات ومن بينها التعليم، وتزايد المقدرة المالية للقطاع الخاص ونفوذه في رسم السياسات وتزايد دور المجتمع المدني والتكلفة المتزايدة في ميزانيات ونفقات التعليم)، تحتم إعادة النظر في سياسات وأساليب وآليات التمويل. ويمكن اقتراح ما يلي .

1 ـ دعوة المجتمعات المدنية من قطاع خاص، ومؤسسات، وأفراد، وجماعات، لمشاركة الحكومات في تدبير المصادر لتمويل التعليم والإنفاق عليه، مع العمل على تنويع البحث عن مصادر جديدة وغير تقليدية للتمويل.

2 ـ إعادة صياغة الهيكل المالي للنظم التعليمية، على نحو يجعل من التمويل من أجل الجودة مع بناء أساليب تقويمية جديدة، وهياكل مالية مرنة تحقق المساواة والعدل في توزيع الاعتمادات المالية بين كافة المؤسسات التعليمية، لدعم كفاءتها في استخدام تلك الاعتمادات.

3 ـ إعادة صياغة الأولويات القومية بشكل يؤدي إلى أخذ التعليم حقه من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام، مع تعديل الأولويات داخل التعليم ليصبح للتعليم الأساسي الأهمية القصوى من غير إغفال للأنواع الأخرى.

4 ـ استخدام النظام الضريبي في توفير حوافز لمن يتبرع للتعليم، وفرض ضرائب إضافية على الأنشطة الترفيهية أو سلع استهلاكية مختارة لصالح التعليم، كما هو حادث في عديد من دول العالم وبعض الدول العربية، على أن تفرض ضريبة تعليمية إضافية على المستويات المحلية.

5 ـ فتح الباب أمام مساهمات المؤسسات الإنتاجية والخدمية، وخاصة الصناعية والزراعية والتجارية والمالية والنقابات بشكل يضمن موارد ثابتة لتمويل التعليم والإنفاق عليه ويضمن ربطه بمواقع الإنتاج والتنمية إلى جانب فتح مؤسسات التعليم (العالي خاصة) أمام تقديم الاستشارات المؤجرة لتلك المؤسسات.

7 ـ إعادة توزيع التمويل الحكومي للتعليم : بحيث يتضمن، فيما يتضمن :

أ ـ جزء خاص باعتمادات رأسمالية تعطى للمؤسسات التعليمية والجامعية على أساس احتياجات معينة.

ب ـ جزء يخصص للاعتمادات التنافسية.

ج ـ جزء يعطى كمبلغ إجمالي، على نحو يعزز من المقدرة التنافسية للمؤسسات التعليمية.

8 ـ التوسع في استخدام أساليب التخطيط الاستراتيجي وأساليب تقويم العمليات الإدارية والتعليمية وتحديث التقنيات الإدارية المستخدمة بما يضمن الفاعلية في تخصيص الموارد وتوفير كل من الزمن والكلفة.

9 ـ التوسع في إنشاء مراكز لنظم المعلومات التربوية، على كل المستويات، تساعد في رؤية واقع العملية التعليمية، وتعين في توضيح أبعاد المواقف الإدارية بغية اتخاذ قرارات إدارية سليمة بخصوص ترشيد الإنفاق التعليمي ومنع الإهدار.

10 ـ الارتقاء بالكفاية الداخلية للنظم التعليمية العربية عن طريق خفض معدلات الرسوب والتسرب، وإنقاص العدد الكلي للسنوات التي يقضيها التلاميذ لإتمام مرحلة ما، مما يساعد على خفض الانفاقات على تلك المرحلة، مع الاهتمام بنوعية التعليم الأمر الذي يزيد من دور التعليم في خدمة المجتمع.

11 ـ الاتجاه لجعل المدارس مراكز للإنتاج إلى جانب القيام بالخدمات الاستثمارية، بالإضافة إلى تدعيم برامج التعليم التعاوني، والتي تقوم فيها المصانع والمؤسسات التجارية والزراعية بتأسيس مؤسسات وكليات لخدمة قطاعاتها.

12 ـ إقامة هيئات عامة للوقف التعليمي لتحفيز المتبرعين للمساهمة في تمويل القطاع التربوي والاستفادة من أموال الزكاة في هذا المجال.

13 ـ إقامة مؤسسات قومية لإنتاج الوسائل التعليمية والبرمجيات الحاسوبية، إسهاما في توفير هذه الوسائل، وتقليل الكلفة المالية، وترشيد الإنفاق.

14 ـ التوجه نحو ترشيد الإنفاق ومنع الهدر التربوي بأشكاله كافة، من خلال المحافظة على البناء والمرافق والأثاث المدرسي والوسائل التعليمية، وترشيد استخدام الطاقة الكهربائية والماء والهاتف، وتنظيم عمليات التأهيل والتدريب، وتنظيم صرف الاعتمادات المخصصة.

15 ـ تشجيع المشاركة الشعبية في تمويل التعليم، والتفكير في صيغ وأساليب تعليمية فاعلة، تؤدي إلى الاستفادة القصوى من الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة في المجتمع.

16 ـ تشجيع القطاع الخاص على المشاركة والاستثمار في مجال التعليم.

17 ـ إجراء الدراسات والبحوث المتخصصة في اقتصاديات التعليم، التي تستهدف دراسة الآثار الاقتصادية للرسوب والتسرب على مستوى كل مدرسة وكل منطقة تعليمية، وعلى مستوى الدولة، وحساب التكلفة الحقيقية للطالب وللخريج، وذلك للارتقاء بكفاية النظم التعليمية ووضع أسس متينة للتخطيط الاستراتيجي لها.

18 ـ زيادة التعاون العربي في تمويل التعليم، مع الاستعانة بالمنظمات والصناديق المالية الدولية كلما كان ذلك ممكنا ومفيدا.

خـاتـــمـــة :

التربية بحد ذاتها، ومدرسة المستقبل ممثلة لها، نعود إليها، ونستعين بها، لتغيير الأحوال، وبلوغ الآمال. ننتظر منهـا أن توفر لنا القاعـدة التي نواكب بها الثورة العلميـة والتقانيـة، كما ننتظر منها تعزيز إرادة العمل العربي المشترك، وتنميـة قيم الثقافة العربية الأصيلة، وترسيخ بواعث الإيمان بالمصير الواحد والمصلحة المشتركة.

وحتى نحقق ما نريد، أو بعض ما نأمل، لا شـك أن ثمة خطوات وجهودا تقع على عاتق كل قطر من الأقطار العربيـة، وعلى كل فرد وجماعـة فيها، كـما أن جهودا أخـرى تقع على عاتق الأقطار العربية مجتمعة وعلى منظمات العمل العربي المشترك.

ولا بد أن تتلوّن الجهـود القطرية بألوان الوضع التربوي في كل منها، كمـا أن السبل التي يمكن أن تتبعها الأقطار العربية متصلـة بإرادة كل منها، وعزمها ومدى توافر الشروط الذاتية والموضوعـية عندها لاحداث مـدرسة جديدة، مواكـبة لمتغـيرات العصر، ومـحققـة لمتطلبات المستقبل.

وعلى العمل العـربي المشترك أن يسـهم في تذليل العـقبات ويشدّ أزر الجـهود القطرية في الانطلاق لبناء مدرسة الغد، ويوفّـر مستلزماتها المادية والبشريـة بما يولده التعاون من نتائج مرجوة.

فالعمل الـعربي المشترك، لا غنى عنه، لا في الحـاضر، ولا في المستقبل، فـالوطن العربي متكامل، وينبغي أن يوضع هذا التكامل دوما في الحسبان، ومطالب تجديد التربية لا يقوى أي بلد عربي بمـفرده على الوفاء بهـا، ولا يستـجيب لها إلا اجـتمـاع الجهود العـربية الواسـعة والمتنوعة.

وما ينطـبق على التعاون الـعربي في المجال التـربوي، ينطبق على كل المجـالات الأخرى، وينتظر من هذا التعاون إعادة البناء، وجعل الأمـة العربية بكامل أقطارها تعيش زمانها وتجدد حضارتها، وتأخذ مكانها الذي تستحقه بين أمم الأرض.

وقل اعملوا فسيرى اللهُ عملكمْ ورسولهُ والـمـؤمنون

والله من وراء القصد.

إعـــلان دمـــشـــق
حول (مدرسة الـمستـقبل) في الوطن العربي

إعلان دمشق

حول (مدرسة المستقبل) في الوطن العربي

نحن ـ وزراء التربية والتعليم والمعارف في الوطن العربي، المجتمعين في دمشق في مؤتمرنا الثاني، الذي عقدته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية بدمشق يومي 27 و 28 من شهر ربيع الثاني سنة 1421 هـ (29 و 30 من شهر تموز / يوليو 2000 م) من أجل تصور واضح وخطة إجرائية شاملة لبناء «مدرسة المستقبل» بناء فعالا ومستمرا وذلك :

في ضوء التغير السريع في مسيرة العالم في شتى مجالات الحياة من علمية وتقانية واقتصادية واجتماعية وثقافية وسواها، وفي ضوء ما يكشف عنه واقع التربية في بلداننا العربية وما حققته من تقدم سريع وموصول خلال العقود الخمسة الأخيرة، وما واجهته وتواجهه من عقبات ومعوقات، وفي ضوء ما ينبؤ به الواقع العالمي من احتمالات مستقبلية متباينة، وفي ضوء الاتجاهات التربوية المعاصرة وما تقدمه من تصورات وحلول لمواجهة الأيام، استجابة لمطالب التغير السريع ولا سيما في الميدان المعرفي والتقانة والعلاقات بين الأمم.

نعلن للشعب العربي الكريم عن عزمنا على بذل قصارى الجهود الدائمة من أجل مواكبة التغير الذي يطرأ على التربية في العالم، ومن أجل استبقاء ما سوف يفرزه المستقبل في بلادنا وفي العالم من تغيرات تنعكس آثارها على نظام التربية والنظام الاجتماعي الشامل بل من أجل المشاركة ـ من خلال ذاتنا وثقافتنا العربية وقيمنا الدينية والخلقية والإنسانية ـ في رسم معالم المستقبل العالمي في شتى المجالات، وفي تصحيح مساره، بحيث يكون للأمة العربية في بناء المستقبل العالمي شأن ونصيب.

هذا كله يستلزم القيام بجهد دائب ومستمر من أجل بناء المدرسة العربية التي تستجيب لمطالب التغير استجابة علمية، تعبىء إمكانات العمل التربوي ومقوماته ومكوناته المختلفة سواء اتصلت بأهداف التربية أو بمحتواها وطرائقها أو بوسائلها وتقنياتها أو بإداراتها وتنظيمها أو سوى تلك من جوانب العمل التربوي ـ تعبئة جديدة متكاملة، هدفها الأساسي :

أولا ـ العمل على سير المعلوماتية والأخذ بالتقانة في مناحي المنظومة التربوية استجابة لروح العصر ومواكبة لمتطلباته.

ثانيا ـ بناء «النظام التربوي المرن» في أبنيته ومراحله وأنواعه وسنوات الدراسة فيه وأعمار المنتسبين إليه ومناهجه وتقنياته وسائر مقوماته.

ثالثا ـ تجديد التربية تجديدا دائما عن طريق «التربية المستمرة» وتأكيد أهمية العناية «بالتعلم الذاتي» وإجادة أساليبه وتقنياته.

رابعا ـ العناية بتربية الإبداع في مؤسساتنا والتركيز على كيفية التفكير.

خامسا ـ الاهتمام لدى الطلاب «بتكوين المواقف والاتجاهات الإيجابية الفعّالة التي تمكنهم من مواجهة التغير أيا كان وأنى كان، والتكيف مع الجديد، وامتلاك مهارات الإبداع وكفاياته.

سادسا ـ التأكيد على أهمية تزويد الطلاب بالمعرفة والوعي اللازمين لتمثل عطاء ثقافتهم القومية وتراثهم المشترك، وإدراك جوهر تلك الثقافة وقيمها الروحية ومدلولها الحضاري ومعاني وثمرات التواصل بينها وبين ثقافات العالم.

سابعا ـ العناية بالمعلم إعدادا وتدريبا من أجل تعزيز مكانته وتغيير دوره من ناقل للمعرفة إلى منظم لنشاطات الطلاب ومدرب لهم على أساليب تحصيل المعرفة ووسائل معرفتها، ومكون لمواقفهم واتجاهاتهم وقيمهم، وتنمية لقدراتهم الذاتية وللفكر الناقد لديهم.

وذلك كله في إطار العناية الأساسية بتكوين روح المواطنة لدى هؤلاء الطلاب وروح المسؤولية والقدرة على الحوار والتضامن والعمل المشترك من أجل بناء غد عربي أفضل.

ومن أجل ذلك كله، نؤكد عزمنا على جعل التربية همّا وطنيا وقوميا مشتركا، وعلى فسح المجال لمشاركة المؤسسات غير الحكومية وسائر قطاعات المجتمع في تجويدها وتمويلها، مع التأكيد على أن الدولة تظل هي المسؤولة الأولى عن تربية الأجيال.

ونعلن بعد هذا كله عزمنا على تفعيل العمل العربي المشترك في هذا المجال، بحيث يكون الرافعة المشتركة لعملية التجديد والتغيير التي تستلزمها «مدرسة الغد» وذلك عن طريق متابعة توصيات هذا المؤتمر متابعة موصولة، ورسم الخطط والوسائل المشتركة التي تعجّل في إنفاذها.

والله من وراء القصد

وزراء التربية والتعليم والمعارف العرب

دمشق في التاسع والعشرين من شهر ربيع الثاني عام 1421 هـ

الموافق للثلاثين من شهر تموز / يوليو عام 2000 م

مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم